الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون
الجلسة العامة ٩٥

الخميس، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة مدللي (لبنان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

بنود جدول الأعمال ٣١، ٦٤ و ١١٦ (*تابع*)

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام (A/75/747)

بناء السلام والحفاظ عليه

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام (A/75/735)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل الشروع في العمل، يبلغ الأعضاء بأن النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال، المعنون "التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما"، سيتم بعد النظر في البند ١٢٦ من جدول الأعمال المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة".

وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، لعرض تقرير لجنة بناء السلام.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أكون حاضراً هنا اليوم بصفتي الرئيس السابق للجنة بناء السلام لتقديم التقرير السنوي للجنة بناء السلام في دورتها الرابعة عشرة (A/75/747). لقد كانت الدورة الرابعة عشرة سنة تاريخية بالنسبة للجنة بناء السلام، وسيصف صديقي العزيز وزميلي السفير إدريس ممثل مصر، الرئيس الحالي للجنة، عملها على مدار عام ٢٠٢١.

على مدار عام ٢٠٢٠، عقدت اللجنة ما مجموعه ٣٧ اجتماعا – وهذا أكبر عدد اجتماعات منذ إنشائها – وشاركت في دعم ١٥ سياقا خاصة ببلدان ومناطق، وهو أيضا رقم قياسي. وشمل ذلك ارتباطات إقليمية جديدة مع وسط أفريقيا وجزر المحيط الهادئ، والمشاركة من جديد في دعم بناء السلام في الصومال ومنطقة البحيرات الكبرى.

وخلال المرحلة غير الرسمية من استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠، عقدت اللجنة سلسلة من المشاورات المواضيعية المفتوحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لجميع الدول الأعضاء، والتي ركزت على بناء السلام في سياقات انتقالية للأمم المتحدة، ودور المرأة في بناء السلام، والمشاركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبناء المؤسسات، والتمويل، والشراكات لبناء السلام. وقد تشاطرت اللجنة التوصيات الرئيسية المنبثقة عن تلك المشاورات مع رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن ومع الأمين العام كمساهمة منها في المرحلة الرسمية لاستعراض عام ٢٠٢٠.

تم الاضطلاع بكل تلك الأعمال تقريبا على منابر إلكترونية، وكانت اللجنة أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تقوم بتكييف أساليب عملها للتصدي للجائحة. ففي أعقاب ظهور الجائحة عدلت اللجنة برنامج عملها ليكون بمثابة منبر يحركه الطلب لمناقشة سبل المساعدة في التخفيف من أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على التنمية وبناء السلام في البلدان قيد النظر.

وقد أوجدت اللجنة حيزا للقادة الوطنيين والإقليميين في سياقات بناء السلام لعرض تجاربهم وتحدياتهم ولالتماس الدعم للجهود الرامية إلى التعافي من الجائحة على نحو أفضل. ولا بد لي في هذا الصدد من أن أشيد بسلفي بصفته ممثل كندا الدائم لدى الأمم المتحدة، السيد مارك – أندريه بلانشار، الذي قاد الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الانتقال الفعال. وقد ركز العديد من تلك المناقشات بشكل خاص على الحاجة إلى تكييف عمليات التصدي الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ مع أولويات بناء السلام المحددة وطنيا، مع إيلاء اعتبار خاص لقدرة المجتمع المحلي على الصمود، والابتكار الاجتماعي، وحماية وتمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

وواصلت اللجنة بذل الجهود لتحسين توقيت ونوعية مشورتها المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، مع تعزيز دورها بوصفها صلة وصل بين الهيئات الحكومية الدولية لاتباع نهج متسق ومتكامل لبناء السلام واستدامته.

وقدمت اللجنة المشورة إلى مجلس الأمن ما مجموعه ١٢ مرة في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك من خلال مدخلات خطية لإثراء تجديد الولاية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتقديم المشورة الخطية بشأن الشباب والسلام والأمن، وبيانات عن الآثار الإنسانية للتدهور البيئي، السلم والأمن، الأوبئة والتحدي المتمثل في استدامة السلام، وحوار تفاعلي غير رسمي حول تأثير كوفيد-١٩ على سياقات بناء السلام، وإحاطة رسمية للمجلس بشأن تحديات وفرص بناء السلام في منطقة الساحل (انظر S/2020/1126 والمرفق الرابع).

واستخدمت اللجنة أيضا دورها في عقد الاجتماعات لدعم زيادة التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في البيئات المتضررة من الصراعات، ودعت لذلك مجموعة متنوعة من مقدمي الإحاطات من مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، سواء في المقر أو في الميدان. وخلال العام الماضي، شددت اللجنة على أهمية مواصلة تقديم الدعم في جميع الركائز لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان، مع التسليم في الوقت نفسه بأن لكل ركيزة قيمتها الجوهرية وولايتها المحددة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي تزامنت مع الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، زادت اللجنة من جهودها في دعم المرأة والسلام والأمن بما يتماشى مع الالتزام المنصوص عليه في استراتيجيتها الجنسانية. وبذلت اللجنة جهدا لتعزيز بناء السلام على نحو يُراعي الاعتبارات الجنسانية من خلال زيادة الانخراط المنتظم مع النساء العاملات في مجال بناء السلام وتحسين تعميم الأبعاد الجنسانية لبناء السلام في جميع تحليلاتها ومشوراتها. ويسرني جدا أن أبلغكم بأن عدد النساء العاملات في بناء السلام اللائي يقدمن إحاطات اللجنة قد زاد زيادة كبيرة في العام الماضي، من ست نساء في عام ٢٠١٩ إلى رقم قياسي بلغ ٢٥ في عام ٢٠٢٠. وفي ختام دورتها الرابعة عشرة، اعتمدت اللجنة خطة عمل لتتبع تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية.

وخلال عام ٢٠٢٠، واصلت اللجنة استخدام دورها في عقد الاجتماعات لتعزيز شراكات أقوى مع أصحاب المصلحة المعنيين،

ولا سيما من خلال الانخراط مع المسؤولين الحكوميين الوطنيين والمحليين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، ومنتدى جزر المحيط الهادئ. كما انخرطت اللجنة مع منظمات للمجتمع المدني ومؤسسات دولية، بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركات من القطاع الخاص وممثلون لأوساط أكاديمية ومراكز فكر.

وقامت اللجنة باستمرار على مدار السنة، بدايةً من الاجتماع المعقود في ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير في كارتاخينا بكولومبيا، بالدعوة إلى توفير موارد كافية ومستدامة ويُمكن التنبؤ بها لأنشطة بناء السلام، والتي زادت أهميتها في ظل تفاقم أوجه التفاوت والهشاشة بسبب جائحة كوفيد-١٩، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات.

في الختام، أظهرت اللجنة طوال العام وفي تصديها لجائحة كوفيد-١٩ قيمتها كمنصة مرنة قائمة على الطلب وتتيح إجراء مناقشات صريحة بين الشركاء بشأن التحديات والمخاطر التي تواجه السلام وتركز على دعم البلدان في أولوياتها الشاملة والمملوكة وطنيا لبناء السلام.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع أعضاء اللجنة على دعمهم وتشجيعهم، وأن أشيد بعمل رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، فضلا عن نواب رئيس اللجنة. كما أود التنويه بالجهود الاستثنائية التي بذلها الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیس – تارانكو وفريقه بأكمله.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام.

السيد إدريس (مصر)، رئيس لجنة بناء السلام (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني ويشرفني حقا أن أتكلم بعد صديقي العزيز السفير راي من كندا، وأن أخلفه كذلك في رئاسة الهيئة الهامة التي هي لجنة بناء السلام. كما يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة أثناء مناقشتها السنوية المشتركة بشأن تقريري لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام (A/75/747 و A/75/735) بصفتي رئيسا للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

لقد تولت مصر رئاسة اللجنة في أعقاب الاختتام الناجح للاستعراض الشامل الثالث لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، في حين لا يزال العالم يكافح مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية المزعزعة للاستقرار لجائحة مرض فيروس كورونا. عندما توليت مهامي كرئيس للجنة أعلنت أننا سنتولى مهام رئاسة موجهة نحو التأثير وترتكز على استكشاف السبل المؤدية إلى تعزيز دور اللجنة الاستشاري، ودورها كصلة وصل، ودورها في عقد الاجتماعات، مع التركيز بشكل خاص على مناصرة حاجة جميع الجهات الفاعلة المشاركة في بناء السلام إلى إعطاء الأولوية للتأثير كنتاج لأعمالهم في دعم أهداف بناء السلام المحددة وطنيا.

ويتم تحقيق هذا الهدف أيضا من خلال مواصلة الجهود التي بذلتها الرئاسات السابقة القديرة لمواصلة تطوير وتبسيط برنامج عمل اللجنة وأساليب عملها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القرارين المتطابقين بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في عام ٢٠٢٠ (القرار ٧٥/٢٠١) ومجلس الأمن (القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)) قد ركزا على الأثر الناتج في المقر وفي الميدان على السواء. وتحقيقا لذلك الهدف، أعمل بهمة مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين لاستكشاف جميع السبل الممكنة لجعل جهودنا الجماعية لبناء السلام أكثر فعالية وتأثيرا.

ويسرني أن أبلغكم بأن لجنة بناء السلام زادت في النصف الأول من عام ٢٠٢١ توسيع وتعزيز دورها الاستشاري لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودورها كجهة وصل بين هذه الهيئات. وأود أن أسجل في المحضر أننا قمنا بتجميع أنشطة كل ربع سنة، وقد تم توثيقها وتعميمها على جميع أعضاء لجنة بناء السلام، وهي متاحة للجميع.

وقدمت اللجنة، للمرة الأولى، المشورة إلى مجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى؛ وإلى الجمعية العامة بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر.

ودخلت اللجنة كذلك، كجز من الجهود التي تبذلها للنهوض بالشراكات، في شراكة مع منظمة التجارة العالمية وانضمت إلى شبكة التجارة من أجل السلام التي تهدف إلى تيسير انضمام البلدان المتضررة من النزاعات إلى منظمة التجارة العالمية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أطلع صندوق النقد الدولي اللجنة على استراتيجيته بشأن الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، وهي أداة جديدة لمساعدة البلدان المتضررة من النزاعات على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

وستواصل لجنة بناء السلام المضي قدما في الأولويات التالية:

إن لجنة بناء السلام هي الأقدر على حشد الدعم لجهود التعافي من الجائحة؛ ولذلك، فإننا نهدف إلى زيادة تعزيز دور اللجنة في إعادة البناء بشكل أفضل. ويظل توفير التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام تحديا حاسما.

وستواصل اللجنة الاضطلاع بدور رئيسي في الجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين وإيجاد المدخلات استعدادا للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام، المقرر عقده خلال الدورة السادسة والسبعين والذي سيسهم في النهوض بدور اللجنة الاستشاري لدى الجمعية العامة. وستركز الدورة السنوية للجنة في ذلك الصدد على تمويل بناء السلام. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء والأمين العام وغيره من كبار المسؤولين خلال ذلك الحدث الهام.

ومن الأهمية بمكان مواصلة جميع الجهود الرامية إلى النهوض بدور اللجنة الاستشاري لدى مجلس الأمن من أجل إتاحة تقديم مشورة ذات مغزى وحسنة التوقيت إلى المجلس، ولا سيما خلال تجديد ولايات عمليات حفظ السلام وفي دعم عمليات الانتقال من وإلى مختلف أنواع التشكيلات، وفقا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في البيان الرئاسي ٢٧/٢٠١٧.

وستواصل اللجنة تعزيز وتوسيع الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، بغية ضمان المزيد من الكفاءة والاتساق في جهود بناء السلام. وستظل شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء السلام في ذلك الصدد تلقى الاهتمام اللازم بغية دعم جهود الاتحاد الأفريقي المتنامية وتوليه المسؤولية عن جهوده في مجالات إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، فضلا عن جهود الوقاية التي يبذلها.

ويظل تعزيز الاتساق والأداء العام لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ بناء السلام من الأولويات. ولجنة بناء السلام في وضع يؤهلها لعقد اجتماعات للجهات الفاعلة ذات الصلة وتوفير منبر خاص لتقييم التقدم المحرز في ذلك المجال.

وستواصل اللجنة النهوض بدور المرأة في حفظ السلام من خلال استراتيجيتها الجنسانية، وكذلك دور الشباب، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطط العمل ذات الصلة. وستواصل اللجنة النظر في جميع الأدوات المتاحة لها للنهوض بأولويات بناء السلام للدول المضيفة، بما فيها تلك المتعلقة ببناء المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي.

في الختام، نحن ملتزمون بمواصلة التعاون النشط مع أصحاب المصلحة المعنيين والمحاورين الرئيسيين لتحقيق تلك الأهداف وبلورة فهم ذي قاعدة عريضة ورؤية واتجاه للمضي قدما بغية جعل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام على مستوى الغرض المنشود.

وما كان يمكن تحقيق أي من ذلك من دون التزام ودعم ومشاركة جميع أعضاء اللجنة والجهود النشطة والمثمرة لمكتب دعم بناء السلام، بقيادة الأمين العام المساعد أوسكار فرناندس – تارانكو. ونعرب عن تقديرنا وشكرنا لجميع الذين أسهموا في جعل عملنا مثمرا ومؤثرا.

السيدة خاكيس واكوخا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): نقدر الفرصة المتاحة للتعليق على بعض المسائل التي يتناولها تقرير لجنة

بناء السلام عن عملها في عام ٢٠٢٠ (A/75/747). ونهنئ كندا على عمل لجنة بناء السلام برئاستها.

واصلت لجنة بناء السلام عملها عن بعد في خضم الجائحة واستمرت في تنفيذ جدول أعمالها، بالإضافة إلى قيادة مشاورات موضوعية وشاملة للجميع لوضع أفكار لعملية استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠.

كذلك نشكر كولومبيا في ذلك الصدد على جهودها في وضع الأساس لخريطة الطريق لاستعراض عام ٢٠٢٠، فيما نعرب كذلك عن تقديرنا لقيادة مصر في هذا العام وكذلك المشاورات التي عقدتها مع المجموعات الإقليمية لإثراء عمل لجنة بناء السلام ومتابعة استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠.

ويسرنا أن نقر بأن لجنة بناء السلام واصلت توسيع نطاق جدول أعمالها منذ عام ٢٠١٦ وأنها قدمت دعما في عام ٢٠٢٠ في ١٥ حالة في مناطق وبلدان محددة. فقد عقدت، على سبيل المثال، اجتماعات في منطقتي وسط أفريقيا وجزر المحيط الهادئ للمرة الأولى واستأنفت عملها في دعم بناء السلام في الصومال ومنطقة البحيرات الكبرى. وكذلك نرحب بمواصلة اللجنة زيادة عملها بشأن المسائل الشاملة والمواضيعية، التي زادت في السنوات الأخيرة لتمثل ٢٥ في المائة من اجتماعات لجنة بناء السلام بحلول عام ٢٠٢٠، كما ورد في التقرير.

إن دور لجنة بناء السلام ضروري أكثر من أي وقت مضى. فنحن نواجه تحديات جديدة ومتنوعة ناشئة عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة مرض فيروس كورونا المستمرة في بلدان ومناطق منهمكة في عمليات لبناء السلام. ومشاورات لجنة بناء السلام بشأن تأثير الجائحة في سياقات محددة دليل على قيمة ذلك المنتدى المتعدد الأطراف.

غير أنه يجب على لجنة بناء السلام أن تستكشف أوجه تآزر جديدة مع الشركاء الدوليين والإقليميين والحكومات الوطنية والمحلية في عمليات بناء السلام. ويجب أن تواصل اللجنة تطوير الإمكانات الكبيرة لولايتها فيما يتعلق بدورها كجهة وصل من أجل توحيد ركائز الأمم المتحدة الثلاث. ويجب عليها كذلك أن تستخدم صلاحيتها في الدعوة إلى عقد اجتماعات في أوساط الدول الأعضاء والحكومات في حالات النزاع أو الانتقال ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة بغية حل النزاعات وتحقيق الاستقرار.

إن لجنة بناء السلام مدعوة إلى القيام بدور في حل الاستجابات المجزأة للدبلوماسية الوقائية وحلول عمليات الانتقال وبناء السلام. وقبل كل شيء، يجب أن تضطلع اللجنة بدور استشاري متجدد وأكثر محورية لدى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وبالإضافة إلى التحديات السياسية التي تواجهها لجنة بناء السلام، يجب أن ننبه إلى ضرورة ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للجنة بناء السلام وهيكل بناء السلام. ونأمل أن نجد حلولا واقعية وخلاقة لتلك المسألة، استنادا إلى متابعة استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل بناء السلام.

ويأمل المجتمع الدولي أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية في جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وقد نص القراران التوأمان التاريخيان – القرار ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) – اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن على الترتيب، على أن السلام الدائم، باعتباره هدفا وعملية على حد سواء، ينطوي على تحديد الأسباب الجذرية للتوترات والاعتراف بالعناصر التقليدية للظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات، حتى يتسنى منعها أو حلها والبدء في بذل الجهود من أجل المصالحة. ولهذا السبب تكرر المكسيك التأكيد على ضرورة وضع استجابات منسقة وشاملة ومتعددة الأبعاد وشاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة بأسرها، حتى نتمكن من تحقيق النتائج في الميدان .

السيد أوسوغا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم لمناقشة مهمة هامة للأمم المتحدة – ألا وهي بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق للرئاسة الكندية السابقة للجنة بناء السلام، تحت القيادة القديرة للسفيرين مارك – أندريه بلانشارد وروبرت راي، على قيادتهم للجنة بناء السلام بفعالية في مواجهة القيود غير المسبوقة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا.

كما نعرب عن امتناننا لرئيس لجنة بناء السلام هذا العام، السفير محمد إدريس، ممثل مصر، على توجيهنا تحت قيادته المقتدرة. ونقدر أيضا مكتب دعم بناء السلام لتيسيره عملنا.

وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط تعتبرها اليابان مهمة للجنة بناء السلام بغية زيادة تعزيز مركزها بوصفها المحفل الرئيسي المتعدد الأطراف الذي يركز على بناء السلام والحفاظ عليه.

أولا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل الاستفادة من دورها فيما يتعلق بتقديم المشورة ومد الجسور والدعوة إلى عقد الاجتماعات بغية تيسير التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتقدر اليابان قيام لجنة بناء السلام بتقديم المشورة على نحو فعال إلى مجلس الأمن بشأن المسائل الإقليمية والقطرية الشاملة، بما في ذلك ما يتعلق بتجديد الولايات.

ثانيا، يجب أن نضع في اعتبارنا أن الهدف النهائي لمسعانا هو مساعدة البلدان الخارجة من النزاع والبلدان المعرضة للنزاع على الاعتماد على نفسها. وهذا يعني أنه الحكومات، الوطنية والمحلية على السواء، يجب أن تكون مجهزة لتضمن الأمن البشري، أي بقاء جميع الأفراد الخاضعين لولاياتها القضائية وسبل رزقهم وكرامتهم، ولكيلا تترك أحدا خلف الركب. وتحقيقا لتلك هذه الغاية، يجب أن نشرك جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب والسكان المهمشين، في جهود بناء السلام. وينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل إدماج منظورات مختلف الجهات الفاعلة في الميدان.

ثالثا، يجب أن نواصل التركيز على المسائل الحاسمة الشاملة، لا سيما التمويل وبناء المؤسسات، التي يجب أن تعالج بصورة متزامنة. ولا غنى عن المؤسسات السليمة لإقامة الحوكمة الذاتية، بما في ذلك إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية ومسؤولية. وفي الوقت الذي تستعد فيه لجنة بناء السلام للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التمويل في الجمعية العامة في العام المقبل، قد ننظر في إمكانية عقد اجتماع للجنة بناء السلام لمناقشة الصلة الهامة بين التمويل وبناء المؤسسات، وربما دعوة ممثلين من المؤسسات المالية الدولية.

رابعا، يجب أن نضمن التنوع الجغرافي في عملنا وأن نتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مختلف المناطق. وقد شهدنا نجاحات في تحقيق تلك الغاية، على سبيل المثال، في التواصل مع دول جزر المحيط الهادئ ومختلف المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، وكذلك في الاجتماعات المتعلقة بالمسائل الشاملة. وهذه الممارسة الجيدة ينبغي أن تستمر.

وأود أيضا أن أعبر عن رأي اليابان في صندوق بناء السلام وكيف أن أهميته يمكن أن تجذب مقدمي الطلبات المحتملين، وكذلك مجتمع المانحين، الذين يتوقون إلى معرفة مدى قدرته على تحقيق ذلك وإحداث أثر في الميدان. باختصار، من المهم للغاية أن يشارك صندوق بناء السلام في المجالات التي يمكن أن يضيف فيها قيمة واضحة، مقارنة بأدوات التمويل الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

أولا، إن دعم النهج العابرة للحدود والنهج الإقليمية من بين المجالات التي يمكن أن يظهر فيها صندوق بناء السلام مزاياه النسبية. فعلى سبيل المثال، دعم صندوق بناء السلام مشروعا في المناطق الحدودية بين قيرغيزستان وطاجيكستان، ساهم في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وتخفيف المخاطر المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية. وترحب اليابان بزيادة الدعم المقدم من صندوق بناء السلام للمشاريع العابرة للحدود والمشاريع الإقليمية خلال العام الماضي، وتأمل في أن يتم تقاسم أفضل الممارسات فيما بينها مع لجنة بناء السلام.

ثانيا، من المهم سد الفجوة المالية في البيئات الانتقالية. إن صندوق بناء السلام، بمرونته ومكانته الفريدة في رصد الحالات المعرضة للنزاعات، مؤهل أكثر من غيره للمساهمة في تحقيق انتقال سلس ومعالجة العلاقة بين السلام والعمل الإنساني والتنمية. ونشجع

صندوق بناء السلام على زيادة توضيح الدور البناء الذي يؤديه في دعم بيئات العمليات الانتقالية، ليس فقط من الناحية المالية ولكن أيضا من حيث الحالات الملموسة في الميدان، بغية اجتذاب المزيد من الدعم من صندوق بناء السلام. وفي هذا الصدد، نقدر جهود مكتب دعم بناء السلام في توفير الرصد والتقييم المنتظمين لأنشطة صندوق بناء السلام. ونتوقع أن يتم تقاسم الجهود الجارية لتعزيز مرحلتي التصميم والتعلم في الدورة البرنامجية لصندوق بناء السلام، حسب الاقتضاء، مع الدول الأعضاء.

وفي الختام، نعتقد أن استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل بناء السلام أتاح لنا فرصة هامة لتقييم الإنجازات والتحديات. كما أنه أوجد زخما للمضي قدما بخطة بناء السلام والحفاظ عليه في الأمم المتحدة وخارجها. وستظل اليابان ملتزمة التزاما كاملا بالمساهمة بنشاط في تلك الخطة الهامة.

السيد راي (بابوا غينيا الجديدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر وفد بلدي أن يشارك في المناقشة المشتركة التي تجري اليوم بشأن بنود جدول الأعمال ٣١ و ٦٤ و ١١٦، نظرا للدور الأساسي الذي يؤديه بناء السلام والحفاظ عليه لصالحنا كبلد ولصالح مجتمع الأمم العالمي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ونشكر رئيس الجمعية العامة على تيسير الحوار الهام جدا اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الثاقب والمفيد الذي قدمه في شباط/فبراير ٢٠٢١ عن صندوق بناء السلام (A/75/735)، والذي يتناول جزئيا جهود بلدي الجارية لبناء السلام والحفاظ عليه في إطار عملية اتفاق بوغانفيل للسلام والمبادرة الجديدة في مقاطعتين من مقاطعاتنا – هيلا وساذرن هايلاندز – فضلا عن مواصلة جهود السلام في جارتنا الميلانيزية القريبة، جزر سليمان.

كما نلاحظ مع الامتنان التقرير الهام والشاحذ للفكر للجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة عشرة (A/75/747).

ويسر بابوا غينيا الجديدة أن تلاحظ العمل الدؤوب المستمر للجنة تحت القيادة القديرة للرئيس، الممثل الدائم لمصر، سعادة السيد محمد إدريس، وأعضاء المكتب المعنيين. ونشيد بهم ونشكرهم على جهودهم القيمة في الاضطلاع بولايتهم الهامة.

والتقرير السنوي الموجز والاستشرافي للجنة بناء السلام لعام ٢٠٢٠ – الذي اعتمد بتوافق الآراء – وطريقة تنفيذ برنامج عمل اللجنة في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا غير المسبوقة (كوفيد-١٩) هما، من بين إنجازات بارزة أخرى، دليل واضح على تلك الجهود.

ولا يفوتني أن أشيد بالرئيس السابق للجنة بناء السلام ونائب الرئيس الحالي، الممثل الدائم لكندا، سعادة السفير روبرت راي، وسلفه السفير مارك – أندريه بلانشارد، والفريق الكندي القدير على إدارتهم الممتازة والمثالية للجنة أثناء رئاسة كندا. كان التركيز القوي على جهود بناء السلام والحفاظ عليه في بلدي وفي عمل اللجنة حسن التوقيت وموضع ترحيب، بالنظر إلى الاستفتاء غير المسبوق لعام ٢٠١٩ حول الوضع المستقبلي لمنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي.

لقد استفادت بابوا غينيا الجديدة استفادة كبيرة من تفاعلاتنا مع لجنة بناء السلام على مدى العامين الماضيين. ورحبنا وأيدنا اجتماعين للجنة بناء السلام، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ و ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٠، واجتماع لمنطقة المحيط الهادئ مع لجنة بناء السلام في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٢٠، والتي ركزت على أثر كوفيد-١٩ على بناء السلام والحفاظ عليه في جزر المحيط الهادئ. ويسرنا أن نلاحظ أن اجتماعات لجنة بناء السلام تشكل جزءا لا يتجزأ من التقرير السنوي عن تفاعلات اللجنة المتعلقة بأقطار ومناطق محددة، ونحن أيضا متفقون مع مضمونه.

إن تفاعلنا المستمر مع لجنة بناء السلام يزيد من تعزيز يد السلام والأمن الوطنيين من خلال السلام بالوسائل السلمية في إطار عملية اتفاق بوغانفيل للسلام ومبادرة بناء السلام الثانية الأخيرة في مقاطعتين من منطقة هايلاندز.

إن عملية بوغانفيل للسلام مستمرة على قدم وساق، مع سلام متواصل منذ ما يقرب من ٢٠ عاما حتى الآن، ولكن أمامنا عمل أكثر

صعوبة في المرحلة الحرجة الجارية حاليا، بعد استفتاء بوغانفيل الناجح الذي أجري في عام ٢٠١٩ والانتخابات الديمقراطية لحكومة بوغانفيل الجديدة – والخامسة – المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ٢٠٢٠.

وفي هذا السياق، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة بابوا غينيا الجديدة، بقيادة رئيس وزرائي، السيد جيمس ماربي، عقدت في ٦ تموز/يوليه، مع ممثلي حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، المشاورات الثانية بعد الاستفتاء واجتماع الهيئة الإشرافية المشتركة، حيث اتفق على عدة قرارات هامة لدفع عملية السلام إلى الأمام وتم إصدار بيان مشترك.

وشملت تلك القرارات، في جملة أمور، إعادة تأكيد التزام الطرفين باتفاق بوغانفيل للسلام؛ وأهمية مضي الحوار السلمي قدما، مسترشدة بالعمليات الدستورية والبرلمانية في البلد، بما في ذلك ما يتعلق بنتائج استفتاء عام ٢٠١٩؛ وخريطة طريق مشتركة لتوجيه عملية ما بعد الاستفتاء.

وهناك تسليم واضح من كلا الطرفين بأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذه المرحلة الحرجة، وأن الحوار البناء والتفاهم المتبادل والشراكة أمران حاسمان للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة بشأن الوضع المستقبلي لمنطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي ولضمان عدم العودة إلى مزيد من النزاع.

ويجري الآن تناول مرحلة ما بعد الاستفتاء لعملية بوغانفيل للسلام من خلال الهيئة الإشرافية المشتركة، التي يشترك في رئاستها رئيس الوزراء ماربي ورئيس حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي.

ويسرنا أن المنسق المقيم بالنيابة للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد ديرك واغنر، ترأسا المشاورات الثانية بعد الاستفتاء، التي شهدها أيضا ممثلو أستراليا والاتحاد الأوروبي والهند ونيوزيلندا وجزر سليمان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

كما أننا ممتنون لليابان على المساعدة التي قدمتها في أيار/مايو من هذا العام، وقدرها ٢,٧٣ مليون دولار، لدعم جهود التنمية الاقتصادية بعد الاستفتاء في بوغانفيل، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفيما يتعلق بالمبادرة الثانية الأخيرة لبناء السلام والحفاظ عليه في منطقة هايلاندز، فهي لا تزال في بداياتها، ولكننا بدأنا نرى نتائج إيجابية، بما في ذلك الحوار السلمي فيما بين مختلف المجموعات القبلية في النزاع، وجهود التنمية المجتمعية، مثل تنظيم المشاريع المحلية، وكذلك بشأن مساواة النساء والفتيات وتمكينهن ودور المرأة في حل النزاعات.

وليس من المبالغة التأكيد على أهمية متابعة المسائل المشار إليها في تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام. ولذلك نرى مزايا في التوصيات الواردة في مرفق تقرير لجنة بناء السلام لإجراء عملية غير رسمية لمتابعة أمثلة الممارسات الجيدة كخيار إيجابي تنظر فيه اللجنة. وبابوا غينيا الجديدة، بوصفها مستفيدة من صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠١٦، تدرك جيدا الدور الحاسم البالغ الأهمية الذي يواصل صندوق بناء السلام الاضطلاع به في مساعدة بلدي بشكل إيجابي وبناء على تعزيز الجهود الضرورية لبناء السلام والحفاظ عليه من خلال الوسائل السلمية.

ويسر بابوا غينيا الجديدة أن باتت مؤهلة مرة أخرى للاستفادة من صندوق بناء السلام في تموز/يوليو ٢٠٢٠. ونحن ممتنون للأمين العام على تأييده، وأيضا على تخصيص ٥ ملايين دولار في العام الماضي لدعم العمل الهام المتصل بعملية بوغانفيل بعد الاستفتاء وفي مقاطعتينا الأخريين. ما كان يمكن أن تأتي في وقت أنسب في سياق التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩ والنقص المتزايد في القدرات والموارد على جهود بناء السلام والحفاظ عليه في بلدي.

وفي سياق منطقة المحيط الهادئ، فإن التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩ على بناء السلام والحفاظ عليه تتشابك مع التهديدات الوجودية التي تشكلها الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ولا يمكن فصل هذه المسائل عن بعضها البعض، بل ينبغي معالجتها بشكل متزامن. ولا يمكن اعتبار أهمية الروابط والصلة بين السلام والأمن والتنمية أمرا مسلما به.

ومن هذا المنظور، يتفق وفدي مع تقرير لجنة بناء السلام بشأن أهمية التآزر بين عمل اللجنة وصندوق بناء السلام، لأن ذلك لن يكمل ويعزز ولايات كل منهما فحسب، بل الأهم من ذلك أنه سيوفر، بطريقة عملية ومجدية، الدعم الذي تحتاجه البلدان المستفيدة من صندوق بناء السلام لتعزيز بناء السلام والحفاظ عليه.

ويقودني ذلك إلى المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في تمويل بناء السلام والحفاظ عليه، التي لا تزال تشكل شاغلا مستمرا، كما أبرز الأمين العام غوتيريش مرة أخرى في وقت سابق من هذا العام في مؤتمر تجديد موارد صندوق بناء السلام، الذي شارك فيه رئيس وزرائي، السيد جيمس ماربي. وأود أن أكرر إشادة حكومة بلدي بالأمين العام وبالرؤساء المشاركين وتقديرها لهم – وهم ألمانيا والسودان وسيراليون وكندا – على نجاح المؤتمر وكذلك للجهات المانحة للصندوق. وننضم مرة أخرى إلى النداء من أجل تمويل بناء السلام والحفاظ على السلام.

ونؤيد بقوة الدور القيادي الهام للمرأة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الذي يحتاج إلى مزيد من التشجيع والدعم على نحو أفضل، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا نزال، في بلدي، نرى ثمار السلام لمشاركة المرأة وقيادتها في عملية السلام في بوغانفيل، كما أبرز ذلك اتحاد بوغانفيل النسائي، وكذلك في مقاطعتينا في المرتفعات حيث يقدم صندوق بناء السلام الدعم. ومن هذا المنظور، نحن مهتمون بالقيمة المضافة لخطة العمل الموضوعة لتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام لعام ٢٠١٦، التي يتحدث عنها تقرير اللجنة وكيف يمكن أن يكون ذلك ذا فائدة للأطراف المهتمة مثل وفد بلدي.

وبالمثل، ننوه أيضاً بالدور الهام للشباب والسلام والأمن وبفعاليته. وتشجعنا الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لدعم الشباب باعتبارهم عناصر إيجابية للسلام. وهذا أمر وثيق الصلة بوفد بلدي في سياق عملية السلام في بوغانفيل، حيث أن هناك شباباً من الفترات الأولى للأزمة، يعرفون بالجيل الضائع، ما زالوا بحاجة إلى الدعم للتعافي من الصدمات النفسية والدعم النفسي. وهذا مجال هام لا يزال غير معالج على نحو كاف بسبب القيود المفروضة على القدرات.

وفي سياق تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي يتناوله تقرير لجنة بناء السلام، يسرنا أن نشير إلى أن الدعم المقدم من صندوق بناء السلام في بابوا غينيا الجديدة قد حفز استجابات منظومة الأمم المتحدة المتكاملة حول أولويات بلدي لبناء السلام، والأهم من ذلك، حول المشاركة الاستباقية والمعززة مع حكومة بلدي والأطراف الأخرى ذات الصلة.

وإننا لذلك نشيد بفريق الأمم المتحدة القطري، تحت القيادة المثالية للمنسق المقيم السابق السيد جيانلوكا رامبولا، لرفعه المشاركة المجدية مع بابوا غينيا الجديدة إلى مستوى أعلى من حيث أولوياتنا الإنمائية، بما في ذلك خطة بناء السلام والحفاظ عليه.

وفي الختام، نسلم بأن المسؤولية تقع على عاتق كل بلد في المقام الأول في تولي قيادة خطته الوطنية للسلام والأمن والإمساك بزمامها. وبالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، أود أن أؤكد أننا ملتزمون التزاماً راسخاً بذلك الدور. غير أننا واقعيون أيضاً بشأن التحديات التي تواجه قدرتنا على بناء السلام والحفاظ عليه بنجاح. وقد جعلت جائحة كوفيد-١٩ ذلك أصعب بكثير. وستكون الشراكة الداعمة المستمرة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، فضلاً عن الشركاء الإنمائيين الآخرين، حيوية لضمان تقاسم ثمار السلام وديمومتها.

وبهذه الروح، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن مدى امتنان بابوا غينيا الجديدة لشركائنا في التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك أستراليا والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وألمانيا وأيرلندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، على التزامهم ودعمهم المستمرين لعملية السلام في بوغانفيل والمبادرة الأخيرة في مقاطعتين في منطقة المرتفعات بالبلد.

وأخيراً وليس آخراً، نعرب عن خالص تقديرنا للأمانة العامة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على الدعم والتوجيه المهنيين المستمرين المقدمين إلى وفد بلدي وبلدي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد بيك (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/75/747) وبشأن تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/75/735).

إن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي شريكان استراتيجيان طبيعيان، يعملان معاً في جميع أنحاء العالم لدعم عمليات السلام من أجل منع نشوب النزاعات وحل الأزمات وبناء السلام والحفاظ عليه. لقد شكل عام ٢٠٢٠ معلماً هاماً في تعزيز بناء السلام والحفاظ عليه. ومع اتخاذ القرارات الجديدة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه (قرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) والقرار ٢٠١/٧٥)، أكدنا الالتزام بالمبادئ الأساسية التي اتفقنا عليها جميعاً في عام ٢٠١٦. وقد عزز ذلك تكيف هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام مع الأنواع الجديدة من التحديات التي يواجهها العالم. إن قضايا مثل تغير المناخ والتدهور البيئي لن تزول في أي وقت قريب. وعلينا أن نضمن أن تكون الأمم المتحدة في وضع يمكنها من تخفيف حدة النزاعات الناجمة عن تلك المسائل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للكيفية التي تؤدي بها جائحة فيروس كورونا إلى خلق مشاكل جديدة – وتضخيم القائمة منها – مثل الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم المساواة بين الجنسين، وزيادة انعدام الأمن للنساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى، فضلاً عن الصحة العقلية والشواغل النفسية والاجتماعية.

لقد أحرز تقدم خلال عام ٢٠٢٠ في تفعيل منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ولكن هناك حاجة إلى المزيد لمواجهة التحديات المتزايدة. يرتبط بناء السلام واستدامته ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية الشاملة للجميع والقدرة على الصمود واحترام حقوق الإنسان. وتشكل المجتمعات الشاملة للجميع، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وجهاز الأمن الخاضع للمساءلة والقطاع العام الفاعل أفضل الضمانات للسلام والتنمية المستدامين.

وفي رأينا، يتطلب الحفاظ على السلام أيضاً احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها. وتشمل مهامنا مواصلة تعزيز دور المرأة والشباب في بناء السلام والحفاظ عليه للحصول على نتائج دائمة. وفي هذا الصدد، نرحب بمواصلة تركيز لجنة بناء السلام على تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية لتعزيز إدماج المنظورات الجنسانية في بناء السلام والحفاظ عليه.

أنتقل الآن إلى التقرير السنوي للجنة بناء السلام وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام الذي يعرض علينا اليوم. إن كلتا الوثيقتين شاملتان وتوضحان تعقيد التحديات في بناء السلام وتمويله، ولكنهما تبينان أيضاً الفرص والأثر المحتمل لتلك الأنشطة في معالجة الحالات التي تشارك فيها اللجنة. ونعرب عن تقديرنا لعمل اللجنة التنظيمية ومكتب دعم بناء السلام في توجيه ودعم عمل لجنة بناء السلام، ولا سيما بتعزيز دور لجنة بناء السلام في سد الفجوة بين الأجهزة الرئيسية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعزيز تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص وتنويع أساليب عملها من أجل تعزيز كفاءتها ومرونتها في دعم بناء السلام والحفاظ عليه.

خلال العام الماضي، تبين مرة أخرى أن التشكيلات القطرية المخصصة منصة قيمة للجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية. وبما أن الاتحاد الأوروبي عضو كامل العضوية في جميع التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام منذ إنشائها، فإنه يسعى إلى تقديم أفضل دعم ممكن لضمان نجاحها. وقد حقق صندوق بناء السلام نتائج هامة ولا يزال يضطلع بدورٍ محفِّز هام في تعبئة الموارد اللازمة لبناء السلام.

لقد كان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ولا يزال، من أشد المؤيدين لهيكل بناء السلام. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس لجنة بناء السلام، السفير محمد إدريس ممثل مصر، وفريقه الممتاز الذي نود أن نشكره على التزامهم والعمل الممتاز الذي أنجزوه.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن جائحة مرض فيروس كورونا هي أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية في عصرنا. وقد هددت بعكس مسار مكاسبنا الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وبزيادة مواطن الضعف بشكل غير متناسب وزيادة تفاقم الهشاشة.

ولذلك ترحب تايلند بتقرير لجنة بناء السلام (A/75/747) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/75/735). ويسرنا أن نرى أن هيكل بناء السلام كان من أوائل من طوّع مهامه وأعاد توجيه جدول أعماله للتصدي فوراً للجائحة. ونشيد كذلك بالقيادة القديرة لكندا، بصفتها رئيسة لجنة بناء السلام في العام الماضي، والجهود المتواصلة التي تبذلها مصر لتحديد أولويات تعزيز أثر بناء السلام في ظل التحديات الناشئة والاحتياجات المتزايدة.

وتواصل تايلند التأكيد على أن التنمية المستدامة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات أدوات حاسمة لبناء السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها. وإذ نتطلع إلى مواصلة عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وجهودهما المنسقة لبناء السلام، يود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط التالية.

أولا، إن وجود استراتيجية سياسية شاملة في جميع مراحل مسار السلام أمر أساسي لنجاح بناء السلام والحفاظ عليه. ويجب أن تقوم جهود بناء السلام على دعم الملكيةالوطنية من خلال الاتساق على نطاق المنظومة، والتخطيط والتقييم المشتركين، والشراكة مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما النساء والشباب، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية. وتتيح أولويات بناء السلام والتنمية المحددة بوضوح لجميع الشركاء المشاركة في عمليات السلام غير الخطية وغير المتتابعة والشاملة لعدة قطاعات، استنادا إلى خبرتهم وولاياتهم.

ومن جانبنا، استند نهج تايلند إلى العمل المتنوع الذي تقوم به وكالة التعاون الدولي التايلندية، والأدوار التي يضطلع بها حفظة السلام التابعين لنا بوصفهم بناة سلام في المراحل المبكرة، وتوجيه النهج الإنمائية النابعة من الداخل والمحلية، ولا سيما فلسفة اقتصاد الاكتفاء. وسنواصل كفالة أن تستجيب شراكاتنا لبناء السلام والتنمية للاحتياجات المحلية.

ثانيا، في ضوء أوجه الهشاشة القائمة والتحديات الناشئة، فإن دعم بناء المؤسسات أمر أساسي لبناء السلام وخطة المنع. فوجود مؤسسات تتسم بالكفاءة والشفافية والخضوع للمساءلة وقادرة على الاستجابة للاحتياجات العامة من شأنه أن يعزز العقد الاجتماعي، وبالتالي زيادة الثقة في الحكومات لتوفير القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود على المدى الطويل.

وفي هذا الصدد، يوفر الأمن البشري منظورا تحليليا شاملا يضع الناس في صميم ما نقدمه من استجابات. والتغطية الصحية الشاملة، وشبكة الأمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، والحصول على لقاحات مرض فيروس كورونا بشكل عادل، من بين أمور أخرى، تضع المؤسسات الوطنية في وضع أفضل للاستجابة للتحديات العالمية في مجال الصحة العامة وحالات الطوارئ الإنسانية، فضلا عن الحيلولة دون أن تصبح هذه التحديات وحالات الطوارئ مخاطر أمنية أو أن تساهم في حدوثها.

ثالثا، لا يزال توفير التمويل الكافي لبناء السلام أمرا حتميا. واستجابة لدعوة الأمين العام لإحداث "نقلة نوعية"، تعهدت تايلند بتقديم ١٠٠ ٠٠٠ دولار في مؤتمر تجديد موارد صندوق بناء السلام في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ومع ذلك، فقد أصبح من الواضح أنه على الرغم من أن صندوق بناء السلام قد تلقى مساهمات كبيرة من أجل استراتيجية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، فقد ازدادت الحاجة إلى تمويل الصندوق لمشاريع بناء السلام.

ومهمتنا الحالية لا تتمثل في تنويع مصادر تمويل صندوق بناء السلام وغيره فحسب، بل وأيضا ضمان أن يكون هذا التمويل إيجابيا لتحقيق السلام، وتعزيز المساواة، ومعالجة أوجه الهشاشة. وترحب تايلند بالجهود المبذولة لاستكشاف سبل التمويل الإضافي، وضمان ترشيد التبرع من أجل بناء السلام وتعزيز الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية. ونتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام في العام المقبل.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي، بوصفه عضوا يفخر بعضويته في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، بتعزيز السلم والأمن الدوليين وبالسعي إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

السيد يابو (غامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بهذا البيان في هذه المناقشة السنوية الهامة جدا للجمعية العامة بشأن لجنة بناء السلام. وإنه لشرف عظيم أن ألقي البيان في هذه الجلسة باسم مجموعة الدول الأفريقية بصفتي رئيسا لها لهذا الشهر.

وأود أن أعرب عن عميق امتناني لرئيس الجمعية العامة ولرئيس لجنة بناء السلام على تفانيهما والتزامهما بهذه المناقشة السنوية. كما أشكر بصورة خاصة السفير روبرت راي ممثل كندا وسلفه السفير مارك – أندريه بلانشارد، وكذلك السيد أوسكار فرنانديس – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام.

تشعر المجموعة الأفريقية بالامتنان للتقرير الممتاز والمفيد للغاية الذي صدر عن لجنة بناء السلام (A/75/747) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/75/735).

وترحب غامبيا، باسم المجموعة الأفريقية، بالنقاش السنوي بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة، الذي يشجع الدول على المشاركة مع اللجنة وتقريرها. فهذا التبادل السنوي يتيح فرصة ملائمة للدول والمجموعات الإقليمية للتحدث عن تعزيز عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. كما تتيح هذه المناقشة فرصة للتكلم عن أهمية الشراكة مع المنظمات الإقليمية والجهات المعنية الأخرى، فضلا عن تحديد السبل العملية لتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين المؤسسات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية، والاتحاد الأفريقي في حالتنا، بهدف تعزيز الإجراءات المشتركة والمنسقة والمتسقة دعما لجهود بناء السلام على المستوى المملوكة وطنيا.

وتعرب أفريقيا عن الامتنان للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على الشراكة القائمة، التي أثرت تأثيرا هائلا على حياة الأفارقة بطرق مختلفة في جميع أنحاء القارة. ولذلك نرحب باستمرار عقد هذا الاجتماع السنوي للجمعية العامة ولجنة بناء السلام بغية إجراء مداولات بشأن سبل ووسائل تعزيز الشراكة القائمة بين الدول واللجنة، فضلا عن اللجنة والمجموعات الإقليمية. إن فوائد تلك الشراكات هائلة ويمكن أن تزداد قوة، طالما أننا على استعداد للمشاركة والتعاون مع المؤسسات القائمة، مثل بنك التنمية الأفريقي، للتعجيل بأولويات التنمية وبناء السلام في أفريقيا. ولذلك، فإننا نشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات الجريئة التي اتخذها صندوق بناء السلام في استراتيجيته للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتتوقف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ إلى حد كبير على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز جهودهما بطريقة منسقة ومتسقة بغية دعم المنع أثناء التعافي خلال النزاع وبعد انتهائه. ويجب تحقيق الآمال والتطلعات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣– وستتحقق إذا واصلنا الالتزام وابتكار طرق تقود هذه الشراكة إلى تحقيق نتائج. ويجب أن نسعى إلى الاستفادة من الفرص المتاحة لنا بصفتنا ممثلين للدول خلال عمليات تبادل الآراء هذه لتعزيز الشراكة. وينبغي أن يراعي التعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام الموقف الأفريقي المشترك الذي تم إقراره اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠٢٠.

وسيكون تقصيرا مني أن أختتم كلمتي دون الإشادة بأخي العزيز محمد إدريس، رئيس لجنة بناء السلام، على فترة خدمته الناجحة في هذا المنصب. لقد أدت سياسة الباب المفتوح التي انتهجها إزاء جميع الدول المنخرطة مع لجنة بناء السلام إلى نسج العديد من قصص النجاح للمستفيدين من الدعم المادي والتقني لبناء السلام على حد سواء. وقد تم إطلاع الدول رسميا على المشاريع التي وافق عليها مكتب دعم بناء السلام خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١، تحت قيادتكم، خلال الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد تارانكو أمس

باسم لجنة بناء السلام. وقد لقيت الأنباء السارة استحسانا كبيرا، وستوفر الدعم لبناء القدرات في بوروندي؛ ولاستمرارية عمل أمانة صندوق بناء السلام في غواتيمالا؛ وللعملية الانتخابية في هايتي؛ ولاستمرارية عمل الصندوق، بما في ذلك تحديد الدعم الجديد لصندوق بناء السلام لليبريا؛ ولنظم تنفيذ ورصد الحوكمة فيما يتعلق ببرامج التدخل التابعة لصندوق بناء السلام في مراحل الدعم الجديدة للصندوق في النيجر، من خلال بناء القدرات.

ونحن ممتنون لأن لجنة بناء السلام ستعمل، من الآن فصاعدا، بوصفها منبرا موثوقا لمعالجة قضايا الهشاشة والانتقال والوقاية خلال مرحلتي النزاع وما بعد النزاع لمناقشة الأفكار التي من شأنها الحفاظ على المكاسب التي حققناها في جهودنا لبناء السلام، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المجدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي وبقية أفريقيا.

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*) سأبدأ بياني بالإعراب عن امتناني للعمل الذي قاده وفدا كندا ومصر، وللتقريرين اللذين قدمهما الرئيسان السابق والحالي للجنة بناء السلام، السفير راي والسفير إدريس. ونود أيضا أن نرحب بعمل الأمانة العامة تحت قيادة السيد أوسكار فرناندس – تارانكو دعما للجنة. إننا نمر بمرحلة من أصعب المراحل في تاريخنا. لذلك فمن الضروري معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى زيادة النزاعات والتهديدات وجعلت البيئة التي تُبذل فيها جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر خطورة. وينبغي أن تكون الحاجة إلى اعتماد نهج منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع هي الأساس الذي تقوم عليه أنشطة لجنة بناء السلام.

وفي ذلك الصدد، يتوقف حاضر لجنة بناء السلام ومستقبلها على إرساء تعددية أكثر فعالية وديمقراطية. ولذلك فمن الضروري تعزيز النظام العالمي المتعدد الجوانب، الذي يجمع بين كافة الدول الأعضاء والدول ذات مركز المراقب في منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا جميعا، كدول، أن نجدد التزامنا السياسي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما الالتزام بعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها لتسوية المنازعات الدولية.

ومن الضروري تعزيز الروابط فيما بين بناء السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة من خلال التأكيد بقوة على العلاقة في إطار عمل الأمم المتحدة، لأن تلك الركائز مترابطة ومتشابكة وتتطلب تعزيز نهج متسق فيما بين تلك الركائز.

ولا يمكننا أن نتكلم عن بناء السلام في ظل استمرار الجوع والفقر. والسلام والأمن مرتبطان بالتنمية المستدامة. وتنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة يجب أن يشكل عنصرا أساسيا من عناصر بناء السلام. ولذلك فإن الالتزام السياسي بكفالة التمويل والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا أمر حاسم الأهمية أيضا. ويجب أن نعزز الدبلوماسية الوقائية بالتشديد على ضرورة منع نشوب النزاعات وتجنبها قبل اندلاعها.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل السلام الإقليمي، تضطلع إكوادور، الملتزمة بدورها الإنساني من أجل حماية اللاجئين ودمجهم محليا، بعمل كبير. ويوجد في بلدنا أكبر عدد من اللاجئين المعترف بهم في المنطقة، حيث يوجد أكثر من ٧٠ ألف شخص معترف بهم تاريخيًا على أنهم في ذلك الوضع حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وإضافة إلى ذلك، نستضيف حاليا أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ من فنزويلا نتيجة لتدفقات الهجرة من ذلك البلد الشقيق، الذي لم يبرح يمر بحالة اقتصادية صعبة.

وفي السياق الوطني، أود أيضا أن أذكّر بالالتزام القوي لإكوادور ومؤسساتها ببناء ثقافة السلام ودور المرأة في قطاع الدفاع، كما يتضح من اعتماد سياسة المساواة بين الجنسين في القوات المسلحة في عام ٢٠١٥، لتصبح ثالث دولة في أمريكا اللاتينية تفعل ذلك.

لقد مر ١٦ عاما على إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥، مما مكن المنظمة من إرساء مجموعة كبيرة من القوانين، مبنية على قرارات وتقارير أفرقة رفيعة المستوى، واستعراضات السنوات السابقة

لهيكل بناء السلام وتقارير الأمين العام. والقرار ٢٠١/٧٥ وقرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) التوأمان، اللذان اعتمدا في عام ٢٠٢٠، حددا مفهوما أوسع لبناء السلام وعززا ولاية اللجنة. ويمكننا اسمها ذاته من وصف الجهود المبذولة بالإيجابية والتركيز على تجديد الالتزام بالأمم المتحدة وهيئاتها التشريعية الرئيسية، بغية التصدي للتحديات التي تواجهها في إرساء وبناء السلام.

السيدة بايرسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الرئيس على الجمع بيننا لإجراء هذه المناقشة القيمة. وترحب سويسرا بالتقريرين السنويين (A/75/747 و A/75/735) قيد النظر اليوم. وأود أولا وقبل كل شيء أن أشكر مقدمي الإحاطتين، السفير روبرت راي الرئيس السابق للجنة بناء السلام، والسفير محمد إدريس، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، لا على إحاطتيهما فحسب، بل والأهم من ذلك، على عملهما المهم من أجل السلام خلال سنة استثنائية جدا.

ويغطي التقريران فترة خيمت عليها جائحة لم ينج منها أي بلد وأثرت على ملايين الأشخاص، بمن في ذلك في البلدان التي تدعمها لجنة بناء السلام وتلك المؤهلة للحصول على دعم صندوق بناء السلام. وفي حين أن عدد الأزمات وتعقيدها لم يتضاءلا، فإن عواقب جائحة مرض فيروس كورونا تشكل تحديا إضافيا لجهود منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ولذلك فإن مسألة ما إذا كانت جهودنا وأدواتنا ونهجنا على مستوى ذلك التحدي قد أصبحت الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ومن المشجع أن نجد إجابات على ذلك في التقريرين – إجابات واضحة ومقنعة يمكن أن نسترشد بها في عملنا. ونهنئ اللجنة، في إطار رئاستي كندا ومصر المتعاقبتين، على سرعة تكييف عملها مع الواقع الجديد. ويبين التقرير السنوي أن اللجنة لم تكن نشطة جدا فحسب، بل قامت أيضا بدورها في عقد الاجتماعات. وقدم الصندوق من جانبه دعما رئيسيا في التصدي لهذه الجائحة. وأود أيضا أن أشكر بصفة خاصة الأمين العام المساعد، السيد أوسكار فرناندس – تارانكو وكامل فريقه. وترحب سويسرا بالطريق إلى الأمام المبين في التقريرين. وأود أن أؤكد على ثلاث مسائل.

أولا، يظل تعزيز أوجه التآزر والاتساق عبر ركائز الأمم المتحدة أمرا مهما. والواقع أن هذا هو أحد أسباب إنشاء اللجنة. ويؤكد القراران التوأمان للجمعية العامة ٧٥/٢٠١ ومجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) من جديد على محورية الحفاظ على السلام بالنسبة للجهود الشاملة والمملوكة وطنيا، التي تدعمها مشاركة دولية متسقة. والتنفيذ الكامل للقرارين ضروري لجعل جهود السلام التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها أكثر فعالية، ولكفالة اتخاذ إجراءات متسقة وشاملة من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وشركائها في الميدان.

ثانيا، يظل التمويل الكافي والقابل للتنبؤ لجميع تلك الجهود محوريا. ولذلك زادت سويسرا في كانون الثاني/يناير مساهمتها السنوية في الصندوق حتى نهاية استراتيجية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وبغية تعظيم إمكانات الصندوق الحفازة، يجب استكشاف سبل مبتكرة للتمويل وإقامة شراكات جديدة لبناء السلام. ويجب علينا أيضًا تحسين كيفية قياس التأثير الوقائي لاستثماراتنا في السلام ونتائجها على المدى الطويل، وكذلك كيفية إعلام الشركاء بهذه النتائج لكفالة مشاركتهم.

ثالثا، تستفيد لجنة بناء السلام من التنوع المتزايد لأصحاب المصلحة. وقد عززت مشاركة النساء من بناة السلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فيما توفر حيزا للنقاش بشأن المسائل الأفقية. ومهمتنا الآن هي مواصلة تلك الجهود، بما في ذلك عن طريق تنفيذ استراتيجية اللجنة للمساواة بين الجنسين وخطتي عملها المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن. ويجب علينا أيضا أن نعمل في سبيل استدامة وتوسيع الشراكات في إطار الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وخارج هذا الإطار. ونشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على استخدام الإمكانات الكاملة لصكوك حقوق الإنسان والاستفادة بشكل أكثر انتظاما من خبرات الوكالات والمنظمات التي تتخذ من جنيف مقرا لها في مجالات حقوق الإنسان وتحديد الأسلحة والعمالة والصحة والتجارة.

إن لجنة بناء السلام تقدم المشورة وتعقد الاجتماعات وتبني الجسور وتمكن من إجراء حوارات وتنهض بالشراكات لتعزيز الأثر

على أرض الواقع. وإلى جانب صندوق بناء السلام، فإنها تضطلع بدور حاسم في جهودنا الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد الجائحة. ونؤكد من جديد دعمنا لخطة الأمين العام للإصلاح وجهوده الرامية إلى الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات العنيفة. وستواصل سويسرا التزامها ببناء السلام بصفتها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة ورئيسا لتشكيلة بوروندي ومتبرعا للصندوق ومرشحا لمقعد في مجلس الأمن.

أود أن أختتم بياني بتوجيه شكر خاص إلى رئيسنا الحالي، السفير محمد إدريس، الذي يوشك على إكمال فترة ولايته.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): إن التقريرين (A/75/747 و A/75/735) قيد المناقشة اليوم مثال قوي على الدور الحاسم الذي تقوم به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونشيد بعمل الرئاستين الكندية والمصرية للجنة بناء السلام، وكذلك بعمل مكتب دعم بناء السلام، على تدابير التكيف السريعة التي نُفذت للتغلب على القيود التي فرضتها الجائحة – وهو سياق يجعل اللجنة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولن يتسنى الحفاظ على السلام إلا بتنفيذ بناء السلام بالشراكة مع المجتمعات المحلية، بما فيها النساء والشباب. وتتصدر لجنة بناء السلام الجهود الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية لجميع النساء على جميع المستويات في جهود بناء السلام. وينبغي أن يتخلل المنظور الجنساني للجنة عمل التشكيلات القطرية المخصصة وأن يرشد كل جانب من جوانب أعمال بناء السلام على أرض الواقع. ونعتقد أن فتح اجتماعات الخبراء نصف السنوية والاجتماع السنوي للجنة بشأن القضايا الجنسانية المتوخاة في الاستراتيجية الجنسانية أمام عموم الأعضاء سيكون أمرا مفيدا.

ونناشد لجنة بناء السلام زيادة انفتاحها على عموم الأعضاء. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها مصر، بصفتها الرئيسة الحالية، في هذا الصدد. وينبغي السماح لعموم الأعضاء بمواكبة اجتماعات اللجنة وبالمشاركة فيها كلما أمكن ذلك.

تعتبر البرتغال التشكيلات القطرية المخصصة أفضل مثال على تنفيذ ولاية لجنة بناء السلام. ويتيح تركيزها الملموس على الميدان حلقة دائمة للتفاعل بين المقر والجهات الفاعلة على أرض الواقع. وهي تمكن من تعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيد المحلي ومن تحسين تكامل وتنسيق الجهود. غير أنه ينبغي لنا العمل من أجل الترويج لتصور مختلف للتشكيلات القطرية المخصصة، وذلك بالتأكيد على خصائصها فيما يتعلق بتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والتغلب على فكرة أنها هياكل متضخمة. إنها الأداة الأبرز والأكثر كفاءة للجنة بناء السلام – وهي أداة تستخدمها الدول الأعضاء عندما تطلب الدعم لجهودها لبناء السلام.

وفي السياق المحدد للمراحل الانتقالية لأشكال وجود الأمم المتحدة، فإن عمل اللجنة يكتسي أهمية حاسمة. وبما أنه لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد مناسب لجميع عمليات الانتقال، فإن اللجنة، ولا سيما من خلال التشكيلات القطرية المخصصة، قد تكون أفضل هيئة لوضع نُهج مصممة خصيصا.

كما ستستفيد الخطط الانتقالية والأطر الإنمائية من تجديد التركيز على الكيفية التي يمكن بها لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ أن يدعم جهود بناء السلام. ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا في تعبئة المعارف بشأن الروابط بين تغير المناخ ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتعميمها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على نحو أوثق يمكن أن تحقق قيمة مضافة لمناقشاتنا.

وينبغي أن نستفيد من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام لدى مجلس الأمن لإيلاء مزيد من الاهتمام للروابط بين المناخ والمخاطر الأمنية في المناقشات العملية بشأن السلام والأمن. وينبغي لنا أيضا أن نواصل تطوير ذلك الدور الاستشاري، وكذلك التفاعل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي أن نضمن حصول أنشطة بناء السلام على تمويل كاف ومستدام وقابل للتنبؤ. ويتعين على صندوق بناء السلام أن يضطلع بدوره الهام والناجح في تحمل المخاطر. وفي هذا الصدد، يمكن مواصلة تعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وبغية ضمان إمكانية التنبؤ بتمويل بناء السلام، قررنا تقديم تعهد متعدد السنوات إلى صندوق بناء السلام حتى نهاية هذه الدورة. وإذ نأخذ في اعتبارنا آخر المساهمات التي قدمناها، ستتجاوز مساهمات البرتغال التراكمية للصندوق ١,١ مليون دولار بنهاية الدورة الحالية.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام يمكنهما مواصلة الاعتماد على دعم البرتغال الثابت لعملهما.

السيدة إنستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن امتناني للسفير إدريس، الممثل الدائم لمصر، وللرؤساء السابقين للجنة بناء السلام على التزامهم الشخصي ببناء السلام والحفاظ على السلام بكفاءة في عدد من البلدان. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز – تارانكو وفريقه بالكامل على عملهم العظيم.

كما يتضح من التقريرين السنويين (A/75/747 و A/75/735) والبيانات المقدمة اليوم، فإن جائحة مرض فيروس كورونا وعواقبها غير المباشرة يشكلان تحديات هائلة لبناء السلام والحفاظ على السلام في جميع أنحاء العالم. كما أنهما بمثابة تذكرة واقعية لنا جميعا بمحورية النهج الشاملة، التي تركز على الصلات والشراكات. وهكذا، فإن الجائحة قد زادت الحاجة إلى عمل كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، كما يبين التقريران بوضوح.

ونرحب بالتقرير السنوي وتركيزه على التأثير. ويساعد التركيز الواضح على التأثير على أرض الواقع في إعداد التقارير في تحسين فهم كيفية دعم اللجنة والصندوق لجهود بناء السلام التي تتولى زمامها السلطات الوطنية وطريقة تصديها للأسباب الجذرية للنزاعات.

وإذا نتطلع إلى المستقبل، من الضروري ضمان استمرار عمل صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام في التصدي لأهم المخاطر والتحديات التي تواجه الحفاظ على السلام، حيث تشكل المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ أحد هذه التحديات. ويجب التعبير عن الواقع المعيشي على أرض الواقع وتعزيزه من خلال الشراكة وتوفير إمكانية الحصول على تمويل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، هناك جانب رئيسي هو ضمان أن يكون المنظور الجنساني والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن جزءا لا يتجزأ من تركيز كل من اللجنة والصندوق، ولا سيما في ضوء الجائحة المستمرة.

ونرحب أيما ترحيب بالاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام وخطة عملها التي اعتمدت مؤخرا. ومع ذلك، فإنهما ليستا غاية في حد ذاتهما. بل إنهما أدوات ينبغي تنفيذها ومتابعتها باستمرار. وفي هذا الصدد، فإن الزيادة المبلغ عنها في تواصل اللجنة مع بناة السلام من النساء أمر إيجابي.

وعلاوة على ذلك، من الواضح أن تمويل بناء السلام لا يزال يشكل تحديا. وستظل هناك حاجة إلى تمويل كاف ومستدام وقابل للتنبؤ فيما نمضي قدما، وينبغي زيادة مستوى التمويل. وتحقيقا لتلك هذه الغاية، يتعين علينا أن نواصل توسيع قاعدة المانحين وضمان مزيد من التعاون والنهج المتسقة داخل الجهات الفاعلة الرئيسية وفيما بينها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. ويتيح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام، الذي ستعقده الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والسبعين، فرصة ينبغي اغتنامها في هذا الصدد.

وستواصل السويد نشاطها من خلال مبادرتها للتمويل الرشيد لبناء السلام. وبينما نعيد البناء، فإن إقامة شراكات أفضل أمر بالغ الأهمية. وكل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في وضع فريد يسمح لهما بالجمع بين مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالمسائل القطرية والإقليمية التي تنخرط فيها اللجنة والصندوق، يتعين علينا تعزيز المزيد من المرونة. ومن الإيجابي أن

النطاق الجغرافي لانخراط اللجنة قد ازداد. وينبغي أن تكون زيادة التنوع الجغرافي طموحا واضحا فيما نمضي قدما.

وفيما يتعلق بلجنة بناء السلام، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على الدور الاستشاري الهام الذي تقدمه لمجلس الأمن. ينبغي زيادة تعزيز هذا الدور. وينبغي تقدير القيمة ذات الصلة والمضافة لهذه اللجنة، لا سيما عند نظر المجلس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. كما أننا نرحب بالتعاون الوثيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن السويد مؤيد ثابت لصندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام وستظل كذلك. وسنواصل تقديم أقوى دعم سياسي ومالي منا.

السيد فرناندیس دي سوتو بالديراما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للسفير محمد إدريس على تفانيه وقيادته كرئيس للجنة بناء السلام. كما أعرب عن امتناني على التقريرين المقدمين (A/75/747 و A/75/735)، اللذين يغطيان فترة عمل استثنائية في ظل رئاستي كندا ومصر. إن التقرير السنوي يجسد بوضوح تحقيق أهداف اللجنة، وكما ذكر السفير روبرت راي فهناك العديد من الإنجازات التي تحققت. كما أود أن أشيد بعمله الجدير بالثناء.

وأود تسليط الضوء على اتخاذ القرارين التوأمين (قرار الجمعية العامة ٧٥/٢٠١، وقرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)) في سياق الاستعراض الثالث لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. من المهم مواصلة السعي لضمان أن تعمل مختلف هيئات المنظومة بطريقة منسقة من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال خبرتنا. وهناك عدة دروس مستفادة، أحدها أنه يجب علينا أن نعمل معا من أجل تحقيق أهداف مشتركة بغية التصدي للجائحة في أسرع وقت ممكن. ولبلوغ هذا الغرض أؤيد الفكرة التي طرحها السفير راي حين أشار إلى أن اللجنة هي بوضوح منبر مرن للتغلب على التحديات التي يفرضها على البلدان مرض فيروس كورونا بطريقة أكثر شمولا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أهداف التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والتعليم، والتغلب على الصراعات العنيفة هي أهداف نتشاطرها جميعا. وينبغي لعمل اللجنة أن يواصل السعي إلى أوجه تآزر من أجل تحقيق بناء السلام في مختلف مناطق العالم.

ومن بين أوجه التآزر هذه، تولي كولومبيا أهمية خاصة للعمل المنسق للجنة وصندوق بناء السلام. لقد استفادت كولومبيا من الصندوق. في السنوات السابقة، مثُل بلدي أمام اللجنة ليُطلعها على تجربته في بناء السلام، وليعرب بصفة خاصة عن شكره على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. ولذلك لا تزال الرسالة قائمة: أهمية الدعم المنسق بين البلدان التي تتلقى مساعدة الأمم المتحدة، حتى داخل المنظومة نفسها، لبناء السلام بفعالية أكبر.

وأود أن أشكر المكسيك على تكرمها بالإشارة إلى عملنا. نحن نرى أن عمل اللجنة وعمل الصندوق مقترنان. لقد أنجز السيد أوسكار فرناندیس – تارانكو عملا ممتازا، واليوم، احتراما لاستقلالية عملية اتخاذ القرار في الصندوق، أرحب بالاتجاه المتخذ مؤخرا نحو المزيد والمزيد من المناقشات بشأن أنشطة الصندوق.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أهمية عمل اللجنة في سياق التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في العام المقبل. إننا نتطلع باهتمام إلى تلك المناقشة. وبوسع الجمعية أن تعول علينا هذا العام لمواصلة تعزيز لجنة بناء السلام.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي، كما بدأتها، بتوجيه الشكر إلى السفير العزيز محمد إدريس وبالإعراب له عن أطيب تمنياتي لمساعيه في المستقبل. لقد مكنتنا اللجنة جميعا من فهم عمله والتزامه عن قرب، وفي حالتي مكنتني من أن أكون صديقا له مدى الحياة.

السيدة مولدويسايفا (قيرغيزستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر السفير إدريس من مصر، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، وكذلك السفير راي من كندا، على قيادتهما القديرة.

في عام ٢٠٢٠، أصبحت الحالة العالمية أكثر هشاشة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). لقد ألحقت الجائحة أضرارا بالغة بالمجتمعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وخاصة

بالنسبة لأفقر الناس وأكثرهم ضعفا. علاوة على ذلك، فإن الجائحة لا تهدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في التنمية وبناء السلام فحسب، بل إنها تشكل أيضا خطر إعادة ظهور صراعات قديمة وجديدة وإعادة تأجيجها.

إن لجائحة كوفيد-١٩ أثرا سلبيا على حياة الإنسان وصحته، وعلى الاحتياجات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان على صعيد العالم، وكلها قد تؤثر على الجهود المشتركة للمجتمع الدولي في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. يجب علينا أن نتصدى للتمييز وخطاب الكراهية وأن نعزز مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن في ذلك الزعماء السياسيون والدينيون والنساء والشباب، من أجل الحفاظ على الحضور الموحد للمجتمع الدولي في التصدي للجائحة.

وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية قيرغيزستان اتخاذ عدة قرارات للجمعية العامة، وهي المعنية بمنع التمييز ضد الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، في سياق جائحة كوفيد-١٩. ولقد أصبحنا أيضا من المشاركين في طرح بعض المبادرات الأخرى.

في قرارين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٠١/٧٥ وقرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠))، أقرت الدول الأعضاء بأن الحفاظ على السلام بمعناه الواسع هو الهدف وعملية البناء لرؤية مشتركة للمجتمع على أساس احتياجات جميع الفئات، وأشارت إلى ضرورة زيادة فعالية جهودها الجماعية للحفاظ على السلام في جميع مراحل الصراع وجميع أبعاده. كما أنها شددت على أن الحفاظ على السلام ضروري لمنع نشوب الصراعات وتصعيدها واندلاعها من جديد.

نرحب بعرض تقرير الأمين العام عن بناء السلام واستدامة السلام (A/74/976). ونلاحظ بارتياح أن التوصيات والآراء الواردة فيه ترمي بلا شك إلى إيجاد حلول عملية للمسائل القائمة في هيكل بناء السلام، وأنها الأساس لمزيد من المناقشات من جانب الدول الأعضاء.

ونتفق على أن استدامة السلام مهمة ومسؤولية مشتركة للحكومات وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين. يتضمن هذا العمل إطار الشمول، وتحديد الأولويات، وتنفيذ استراتيجيات، وإدارة أنشطة للحفاظ على السلام.

وتولي جمهورية قيرغيزستان اهتماما كبيرا لزيادة التعاون مع صندوق بناء السلام. على مدى السنوات العشر الماضية، تلقت جمهورية قيرغيزستان دعما كبيرا لتنفيذ مشاريع من صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام. وقد ساعدت تلك الاستثمارات، التي نحن ممتنون لها، على تعزيز التماسك الاجتماعي وزادت من قدرة البلد على منع التطرف العنيف، وأكثر من ذلك.

وكما أُشير في تقرير الأمين العام (A/75/735)، في قيرغيزستان تم الانتهاء من خطة بناء السلام الثانية ذات الأولوية في عام ٢٠٢٠. وقد ركزت هذه الخطة على القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي لمنع التطرف العنيف، وتحسين نظام السجون للحد من خطر التطرف، وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التطرف. علاوة على ذلك، ومن خلال مبادرة نُفذت في عام ٢٠٢٠، أصدر الشباب أول تقرير وطني يقوده الشباب في قيرغيزستان، والذي أوجز مفهوم الشباب للتقدم الذي أحرزته الحكومة نحو الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

إننا نعرب عن امتناننا للأمين العام على قراره بمواصلة تقديم الدعم من الصندوق لمشاريع في قيرغيزستان للسنوات الخمس المقبلة. وكجزء من المرحلة المقبلة من مشاريع صندوق بناء السلام، نرى أنه من الضروري إجراء تقييم نوعي لاحتياجات المناطق الحدودية والتركيز على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، والتجارة، والتعليم، والتعاون الثقافي والإنساني.

وفي سياق تنفيذ المشاريع العابرة للحدود من المستصوب – تفاديا لحدوث مشاكل مماثلة للحالة في قناة كايرما – تجنب إدراج مسائل حساسة في المشاريع، مثل ترسيم الحدود وتوزيع الموارد المائية ومن الأراضي، وما إلى ذلك.

وختاما، فإن حكومة قيرغيزستان على استعداد للاضطلاع بجهود مشتركة والعمل عن كثب مع الصندوق، بما في ذلك من خلال مكتب

الأمم المتحدة في قيرغيزستان، من أجل مواصلة تنفيذ المشاريع بنجاح، الأمر الذي سيسهم بلا شك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

السيد سوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كندا وكولومبيا واليابان على عملهم الممتاز في منصبي رئيس ونائب رئيس لجنة بناء السلام في عام ٢٠٢٠. ونزجي شكرا خاصا للسفير بوب راي وفريقه الرائع على القيادة العظيمة التي أبدتها كندا وعلى إدارة دفة لجنة بناء السلام خلال عام ٢٠٢٠ الصعب. كما أود أن أتقدم بشكري الحار جدا للفريق المتميز في مكتب دعم بناء السلام، ولا سيما أوسكار فرناندیس – تارانكو.

وأود أن أشيد بصفة خاصة بقدرة لجنة بناء السلام على تكييف طريقة عملها في ظل تفشي مرض فيروس كورونا، علاوة على قدرة اللجنة على التصدي بسرعة للجائحة وإدراج أثارها فيما تنظر من مسائل وفي بياناتها ومشورتها الخطية.

كما تود ألمانيا كذلك أن تشير إلى أننا نرى المسار الإيجابي الذي تسير فيه لجنة بناء السلام. ونشجع اللجنة على مواصلة السير على ذلك الطريق ومعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بديمومة السلام مثل إدماج المرأة والشباب والمجتمع المدني وتغير المناخ وتحولاته.

وفيما يتعلق بالدور الاستشاري للجنة بناء السلام، نشجع اللجنة على أن تظل نشطة في دورها الاستشاري لمجلس الأمن. وذلك أمر استثمرنا فيه بكثافة بوصفنا منسقا غير رسمي بين مجلس الأمن واللجنة في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، على سبيل المثال من خلال الحوارات التفاعلية غير الرسمية أو أدوار تقديم الإحاطات.

إننا نشيد باللجنة على العدد القياسي من بيانات المشورة الخطية التي قدمت إلى المجلس في عام ٢٠٢٠. وترحب ألمانيا أيضا بالمبادرة الرامية إلى تعيين منسقين غير رسميين بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذلك أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح.

لقد كان عام ٢٠٢٠ عاما هاما فيما يتعلق باستعراض هيكل بناء السلام. وترحب ألمانيا بحقيقة أن مجلس الأمن والجمعية العامة أعادا الالتزام بالإجماع بالمفهوم الأساسي والشامل للحفاظ على السلام. ونرحب بالاعتراف بالأهمية المتزايدة للجنة بناء السلام فضلا عن أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القرارين التوأم اللذين اعتمدا في كانون الأول/ديسمبر الماضي (القرار ٢٠١/٧٥، وقرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)).

وأود أن أقول كلمة عن التمويل. لقد كان من المهم للغاية أن تلتزم الدول الأعضاء أيضا، من خلال القرارين التوأم، بمسألة تمويل بناء السلام طالما أننا نعرف مدى أهمية الالتزامات الموثوقة والمتوقعة والمتعددة السنوات لبناء السلام. وكان مؤتمر الأمين العام لتجديد موارد صندوق بناء السلام في كانون الثاني/يناير خطوة هامة. وقد أعلنت ألمانيا عن إسهام متعدد السنوات للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٢ بقيمة ٥٠ مليون يورو.

غير أننا بحاجة الآن إلى وضع تمويل بناء السلام على أساس أكثر صلابة وموثوقية. وأمامنا الآن هذه الفرصة، كدول أعضاء، إذ نقترب من الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتمويل الذي سيعقد خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة هذا العام. ونرحب بالدور القيادي للجنة بناء السلام في ذلك الصدد ونثني على الرئيس لمبادرته بتخصيص كل من المعتكف السنوي للجنة بناء السلام والدورة السنوية للجنة للتمويل. ونتطلع إلى الإسهام في تلك العملية ونرحب بإبداء قيادة الأمم المتحدة التزامها بتلك العملية على أعلى مستوى.

ونعتقد أنه سيكون من المهم أن ننحو منحى ابتكاريا وأن ننظر في جميع الخيارات المطروحة. وما فتئنا ندعو بقوة في ذلك الصدد إلى مواصلة استكشاف خيارات التمويل الابتكاري، مثل مزج التمويل. وقد قدمت ألمانيا دراسة عن ذلك الموضوع في وقت سابق من هذا العام في لجنة بناء السلام. وكذلك نظمنا، بالاشتراك مع مكتب دعم بناء السلام وكولومبيا، مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن التمويل الابتكاري في

أيار/مايو جمعت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي.

ونضطلع حاليا بالمزيد من العمل بشأن الخيارات المختلفة للتمويل الابتكاري، ونأمل أن نسهم بنتائج ملموسة في العملية الجارية. وندعو الآخرين ونرحب بهم كثيرا للانضمام إلى ذلك الجهد الهام.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية. ونهنئ مصر على قيادتها القديرة للجنة بناء السلام في عام ٢٠٢١. كما نشكر كندا على بيانها صباح اليوم بصفتها الرئيسة السابقة للجنة بناء السلام. ونعرب عن دعمنا لمكتب دعم بناء السلام والأمين العام المساعد أوسكار فرناندیس – تارانكو.

ونشيد بعمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم مبادرات بناء السلام في جميع أنحاء العالم على الرغم من القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. فقد ظلت اللجنة مرنة وقادرة على التكيف في تنفيذ ولايتها.

وتسعى جنوب أفريقيا إلى الإسهام في بناء السلام والحفاظ عليه باستخدام خبرتنا الراسخة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. إننا نشدد باستمرار على أهمية الملكية الوطنية لعمليات بناء السلام لأنها توفر ضمانا أفضل لاستدامتها. كما إن حشد الشراكات وبناء المؤسسات عنصران رئيسيان للنجاح في بناء السلام.

وعلاوة على ذلك، فإننا ننظر إلى بناء السلام كجزء من متوالية استدامة السلام التي تشمل أيضا منع نشوب النزاعات. إن نجاح جهود بناء السلام يساعد بالفعل على تفادي الانزلاق مرة أخرى إلى النزاع. وكان ذلك هو الأساس لإنشاء لجنة بناء السلام.

إننا نقدر عمل لجنة بناء السلام في دعم التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بما يتماشى مع استراتيجيتها الجنسانية، بما في ذلك من خلال انخراط أكثر منهجية مع النساء العاملات في بناء السلام. ولذلك فإن عمل اللجنة يدعم بشكل مباشر تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات التالية له. ونلاحظ أن ذلك أسهم أيضا في إدراج الأبعاد الجنسانية لبناء السلام في تحليل اللجنة وآرائها الاستشارية الخطية فضلا عن عملها المعتاد.

كما إننا نشيد بعمل اللجنة في مراعاة الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) والقرارات اللاحقة. وقد ظلت اللجنة ثابتة في دعواتها إلى إشراك الشباب في جميع مبادرات وعمليات بناء السلام.

ويجب أن تواصل اللجنة تعزيز دورها الاستشاري للجمعية العامة ومجلس الأمن. وننوه بالتقدم المحرز في ذلك المجال، كما بين الرئيس في بيانه صباح اليوم. ويسرنا، في ذلك السياق، أن جنوب أفريقيا عُيِّنت أول منسق غير رسمي بين اللجنة والجمعية العامة ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء في الاضطلاع بتلك المهمة. ويجب علينا أيضا أن نعمل من أجل تحسين التعاون بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق بالشراكات والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، فإن اللجنة في وضع فريد يمكنها من مواصلة العمل مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، فضلا عن المجتمع المدني وبناة السلام من النساء على وجه الخصوص. وكما أوضح الرئيس هذا الصباح،

> ”ستظل شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء السلام في ذلك الصدد تلقى الاهتمام اللازم بغية دعم جهود الاتحاد الأفريقي المتنامية وملكيته لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، فضلا عن جهود المنع التي يبذلها“.

فالتعاون مع بناة السلام المحليين ومنظمات بناء السلام المحلية تساعد على ضمان أن تكون النتائج المتوخاة من بناء السلام ذات صلة بالمجتمعات التي تقدم الخدمات إليها.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نواصل السماح للدول الأعضاء التي ليست أعضاء في لجنة بناء السلام بالمشاركة أيضاً في اجتماعاتها.

فذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحمُّل المسؤولية على نطاق واسع عن أعمال لجنة بناء السلام من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ويتطلب نجاح بناء السلام دعماً مالياً قوياً، لأن البلدان المحتاجة تكون في معظمها خارجة من نزاعات وتعاني من ضعف قواعدها الاقتصادية والمالية. وهناك أيضاً في العادة توقعات كبيرة لدى سكان هذه البلدان بأن يجنوا ثمارا للسلام من شأنها أن تحسن حياة الناس وسبل عيشهم. ونحن كمجتمع دولي لا يمكن أن نُقصِّر في هذا الصدد. ولذلك، تؤيد جنوب أفريقيا المبادرات التي من شأنها أن تعزز صندوق بناء السلام وتضمن استدامة موارده. ونعتقد في هذا الصدد أن جزءاً من تمويل الصندوق ينبغي أن يأتي أيضاً من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. كما يجب على لجنة بناء السلام مواصلة تعزيز علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية، وكذلك مع مصارف التنمية الإقليمية.

وينبغي لنا أيضاً أن نستكشف دور القطاع الخاص في تمويل بناء السلام. إن للقطاع الخاص مصلحة في بناء السلام لأن هذا القطاع يزدهر بشكل أفضل عندما تنعم البلدان بالسلام. وجنوب أفريقيا مستعدة للعمل مع الوفود الأخرى في مواصلة استكشاف دور القطاع الخاص.

ونتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام، الذي سيعقد خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

السيد إدوكبا (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشيد بسعادة السيد محمد إدريس على عمله الممتاز بصفته رئيس لجنة بناء السلام. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لسعادة السفير بوب راي، الممثل الدائم لكندا، على قيادته المتميزة بصفته الرئيس السابق للجنة بناء السلام خلال دورتها الرابعة عشرة، بما في ذلك توجيه استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل اللجنة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للعمل المتميز والإسهامات الاستثنائية للأمين العام المساعد أوسكار فرناندس – تارانكو ومكتب دعم بناء السلام وجميع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية:

لا يزال بناء السلام والحفاظ عليه عملية صعبة في العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات. والمسؤولية الوطنية، بما في ذلك الالتزام الطويل الأجل من قبل الحكومة والأطراف المعنية الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، هي مفتاح تحقيق السلام الدائم. وبالمثل، فإن الشراكات الفعالة، بما في ذلك التعاون الإقليمي والدولي، حاسمة الأهمية لتأمين التمويل وبناء القدرات لبناء السلام. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بتقرير لجنة بناء السلام (A/75/747) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/75/735)، اللذين يبرزان الإسهامات الهائلة التي قدمتها اللجنة والصندوق نحو إعداد نهج شامل للأمم المتحدة إزاء بناء السلام.

ومن جانبنا، تلتزم نيجيريا التزاماً كاملاً ببناء سلام مستدام في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد في أفريقيا، وهي تقف في طليعة الأنشطة الموجهة نحو تحقيق ذلك. وقد ناصرت نيجيريا إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات مع بنن وتشاد والكاميرون والنيجر، فضلاً عن وحدة دمج المعلومات الاستخباراتية على الصعيد الإقليمي لمساعدة بلدان المنطقة في التغلب على التحديات الأمنية، ولا سيما خطر الإرهاب والنزاع المسلح.

وفي ضوء التحديات الطويلة الأمد الناجمة عن أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بما في ذلك عدم توفر إمكانية حصول الجميع على اللقاحات، لا تزال الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع معرضة لخطر أن تشهد تبديد مكاسب بناء السلام التي تحققت بشق الأنفس وانتكاس الجهود المبذولة بمبادرة وطنية والتي ترمي إلى بناء مجتمعات أكثر سلاماً وشمولاً واستجابة.

وفي هذا السياق، تظل المساعدة في بناء السلام من أكثر الأدوات فعالية في مجموعة أدوات الأمم المتحدة لتقديم الدعم لهذه الدول لمنع تكرار النزاعات خلال الجائحة. ونؤكد أيضاً من جديد على أهمية منظومة الأمم المتحدة في ضمان إتاحة سبل متكافئة لجميع الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات للحصول على لقاحات وأدوية وعلاجات

آمنة وفعالة وميسورة التكلفة لكوفيد-١٩، إدراكا منا لضرورة معاملة اللقاحات باعتبارها من المنافع العامة العالمية في جميع أنحاء العالم.

وفي العديد من البلدان، أدت الجائحة أيضاً إلى تفاقم تحديات الحوكمة، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز المؤسسات وإعادة بناء الثقة. وفي إطار دعم بناء القدرة على الصمود، يمكن للشركاء الدوليين الاستفادة من أوجه التآزر القائمة من الاتفاقات والأطر المحلية والإقليمية لزيادة تعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية المخصصة مواصلة تعزيز التعاون مع البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام القائمة التابعة للأمم المتحدة للاستفادة من الدروس المستفادة من أجل تحديد أفضل السبل لتقديم دعم مصمم خصيصاً، من شأنه أن يساعد في استمرار تعزيز مشاركة المزيد من الأطراف المعنية المحلية، ولا سيما النساء والشباب، في عملية بناء السلام.

ونشيد بلجنة بناء السلام على الاستخدام الفعال لدورها في عقد الاجتماعات من أجل إقامة شراكات أقوى وتعاون أكبر مع السلطات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتسرنا أيضاً على وجه الخصوص الجهود التي تبذلها اللجنة لحشد الدعم لدول خليج غينيا وغرب أفريقيا، بما فيها سيراليون وغينيا – بيساو وليبريا، فضلاً عن جهودها الجارية من أجل تعبئة الأموال لدعم العملية الانتخابية في غامبيا.

ونرحب أيضاً بجهود لجنة بناء السلام لتعزيز دورها الاستشاري، منوّهين بالإحاطة التي قدمتها مؤخراً إلى الجمعية العامة بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وكذلك إلى مجلس الأمن بشأن السلام والأمن في أفريقيا. إن استمرار هذا الجهد، كما ينص على ذلك القراران المزدوجان (القرار ٢٠١/٧٥، وقرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)) المنبثقان عن استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، لن يعزز أهمية اللجنة فحسب بل سيضمن أيضاً إعطاء الأولوية لجدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام.

وفيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام" (A/75/735)، يشيد وفد بلدي بصندوق بناء السلام لدوره المحوري في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق نتائج إيجابية في بناء السلام، ولا سيما من خلال قدرته الفريدة على صرف الأموال بسرعة للبلدان. وفي ضوء توافق الآراء المتزايد بشأن الحاجة إلى تحسين تمويل بناء السلام، من الضروري أن ينظر الصندوق في المزيد من الخيارات لضمان توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام من أجل الحفاظ على قدرته على توفير الموارد التي تشتد الحاجة إليها لاستراتيجيته للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالتبرعات الكريمة التي قدمها جميع المساهمين في الصندوق خلال المؤتمر الرفيع المستوى لتجديد الموارد. وفي حين أن موارد الدول الأعضاء يمكن أن تكون محدودة، من المهم للصندوق أن يعزز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية لتأمين مصادر إضافية للتمويل المختلط، فضلاً عن المساعدة في زيادة الاستجابات لصناديق قطرية محددة بسرعة وفي الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن نيجيريا تأمل في أن تظل أنشطة اللجنة والصندوق عاملا مساعدا لتولي المسؤولية عن عمليات بناء السلام على الصعيد الوطني وفي إكساب دورها الاستشاري الأهمية وفي تعزيز التمويل لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وما زلنا ملتزمين تماماً بدعم كل من اللجنة والصندوق من أجل مواصلة تعزيز ترسيخ بناء السلام والحفاظ عليه عند الاقتضاء.

السيدة جاكوبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان المملكة المتحدة الكبير لكندا على رئاستها النشطة للجنة بناء السلام خلال عام شكل تحديا لنا جميعاً.

لم تكن الإنجازات العديدة التي حققتها اللجنة في عام ٢٠٢٠ ممكنة إلا بفضل العمل الشاق للسفير راي وسلفه وأعضاء فريقه وما أبدوه من التزام. والواقع أن عام ٢٠٢٠ كان العام الأول الذي يزيد فيه عدد مقدمي الإحاطات للجنة بناء السلام من الجهات المعنية من خارج الأمم المتحدة على عدد مقدميها من الجهات المعنية التابعة للأمم

المتحدة. وقد تواصلت اللجنة مع عدد قياسي من النساء العاملات في بناء السلام واختتمت سيراليون عملها مع اللجنة من خلال تشكيلة قطرية وطلبت مجموعة أوسع من البلدان، من بوركينا فاسو إلى جزر المحيط الهادئ، الدعم من لجنة بناء السلام.

إن لجنة بناء السلام، التي بلغت الخامسة عشرة من عمرها، هي الهيئة الفتية من بين الهيئات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة، ومن المشجع أن نرى إلى أي مدى وصلت. والمملكة المتحدة ملتزمة بتعظيم تأثير اللجنة لصالح البلدان التي تختار الانخراط معها.

لقد قطعت اللجنة شوطاً طويلاً ونحن على اقتناع بأن هناك مجالاً لتحقيق ما هو أكثر من ذلك. ويمكننا أن نفعل المزيد لتعزيز تعاون اللجنة مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكننا أن نفعل المزيد للقيام بدور في الدعوة إلى عقد الاجتماعات بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني. ويمكننا أن نفعل المزيد لزيادة أثر مناقشاتنا في الميدان.

والمملكة المتحدة مسرورة بالطريقة التي اضطلعت بها مصر بمهمة جعل اللجنة أكثر مرونة وعملية المنحى، ولذلك أشكر السفير إدريس.

وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، تظل المملكة المتحدة من بين أشد مؤيديه. وبصفتنا أحد كبار المانحين والرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء صندوق بناء السلام، فإننا ملتزمون التزاما شديدا بعمله. ونرحب بتركيز الصندوق المتزايد على بناء السلام بقيادة النساء والشباب، ومشروع الأمم المتحدة المتعلق بالعمليات الانتقالية، والتصدي للتحديات العابرة للحدود التي تواجه السلام.

ونرحب بالتزام الصندوق بالشفافية وإجراء التقييمات، الأمر الذي يعزز الابتكار القائم على تبادل وجهات النظر الناقدة. وبما أن النتائج الطويلة الأمد لمرض فيروس كورونا تهدد بزيادة عدم الاستقرار، فإن الدعم الحفاز للصندوق سيكون أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي هذه السنة المالية، ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ ١٤ مليون دولار في الصندوق، مواصلة بذلك تاريخا طويلا من الدعم بلغ مجموعه أكثر من ٢٢٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٦. وكان مؤتمر إعلان التبرعات للصندوق، الذي عقد في أوائل هذا العام، معلما بارزا، ولكن الحاجة ماسة إلى زيادة توسيع قاعدة المانحين للصندوق.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، ينبغي أن يكون إظهار الأداء والنتائج المستمرة داخل البلد في صميم عمل الصندوق. وتحتاج الحكومات المانحة إلى دعم الجهات الأعضاء لكي تظهر من خلال البيانات الأثر الحفاز للصندوق في تجنب نشوب النزاعات أو تكرارها.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بكلمة شكر لمكتب دعم بناء السلام وللأمين العام المساعد أوسكار فرناندس – تارانكو وفريقه على كل ما قاموا به لتيسير عملنا.

السيدة غونسالس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، وهي إحدى المسائل التي نعتقد أنها تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لعمل المنظمة، ولذلك فهي ذات أهمية ملحة بالنسبة لبلدي.

تشيد السلفادور بعمل لجنة بناء السلام في دورتها الرابعة عشرة، التي تمكنت خلالها، رغم أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، من تنفيذ برنامج موضوعي، بعقد أكبر عدد من الاجتماعات منذ إنشائها. ونود أن نشيد بسفير مصر، السيد محمد إدريس، لقيادته على رأس اللجنة.

ويقر بلدي بعمل اللجنة بوصفها منبرا مهما لتحليل التدابير والمبادرات الرامية إلى التخفيف من أثر جائحة كوفيد-١٩ والوفاء بولايتها المتمثلة في بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ونعتقد أيضا أن تعزيز النطاق الجغرافي أمر جيد، وكذلك تحليل المسائل المواضيعية والشاملة في عمل اللجنة، مما يحافظ على الاتجاه

الذي بدأ في عام ٢٠١٦. وهذا بلا شك مؤشر واضح على الدور الاستشاري المهم الذي تضطلع به اللجنة، وعلى الثقة التي توليها الدول الأعضاء لعملها.

وعليه، أود التأكيد على الجهود المتزايدة المبذولة لدعم برنامج المرأة والسلام والأمن من خلال تعزيز بناء السلام من منظور جنساني. وتعتقد السلفادور أن هذه الجهود يجب أن تستمر، لا سيما في سياق زيادة العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد-١٩.

ويؤيد بلدي أيضا توصيات اللجنة بشأن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن فيما يخص الحاجة إلى كفالة التمويل الكافي للمساعدة على تمكين الشباب حتى يتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم كعوامل إيجابية للتغيير.

وبالانتقال إلى تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تؤكد السلفادور أن اللجنة قد أبرزت أهمية مواصلة دعم أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان، لكفالة تنسيق الجهود من ناحية، وتعزيز قدرة المنظومة على تحقيق نتائج ملموسة من ناحية أخرى.

ونعتقد أيضا أن استعراض هيكل بناء السلام وضع مرة أخرى مسألة منع نشوب النزاعات في صميم عملنا، وأعاد التأكيد على ضرورة معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات وكفالة القيام بعمليات شاملة وتشاركية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام في مهامها الاستشارية ودورها في مد الجسور وحشد الصفوف لدعم الأولويات في البلدان والمناطق المدرجة في جدول أعمالها.

وبالتالي، فإن ترابطها مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ليس مناسبا فحسب، بل ضروريا وعاجلا، بغية تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة ككل في عملية منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، شاركت السلفادور في المؤتمر الرفيع المستوى لتجديد موارد صندوق بناء السلام، مع اقتناع تام بأن هذا المؤتمر هو أحد أهم الأدوات التي تملكها المنظمة في جهودها لبناء السلام. وفي ذلك الاجتماع، سلمنا بالعمل القيم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة للتحرك صوب وضع خطة استراتيجية لبناء السلام على الصعيد العالمي، فضلا عن دور الصندوق بوصفه حليفا مهما للسلفادور.

ويوضح السياق أنه في الوقت الذي يواجه فيه العالم عواقب جائحة كوفيد-١٩، ستزداد طلبات البلدان التي تواجه أوضاعا اقتصادية واجتماعية وأمنية معقدة. ولهذا السبب تعتقد السلفادور أن الجهود الرامية إلى كفالة أن يكون للصندوق رأس مال كاف لمعالجة تلك المسائل أصبحت اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي أمريكا الوسطى، يدعم الصندوق بشكل حاسم مشروعا يشمل هندوراس وغواتيمالا والسلفادور، بمشاركة المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعتقد السلفادور أن المشروع قد حقق نتائج مهمة جدا في توفير نهج منسقة بين حكومات البلدان الثلاثة لمعالجة مسألة تنقل البشر في المنطقة دون الإقليمية. وفي السلفادور، أتاح الدعم المالي للصندوق تنفيذ مبادرات للمساعدة في انتقال المهاجرين العائدين إلى البلد، وتزويدهم بالدعم الفوري، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي ومنح شهادات بشأن مهاراتهم في العمل. وقد أتاح هذا الدعم مؤخرا لوزارة الخارجية تنفيذ مبادرات لكفالة تقديم الدعم في الوقت المناسب لأبناء السلفادور في الشتات.

كما نفذ بلدي مبادرات لمكافحة العنف ضد المرأة من خلال الصندوق، بما في ذلك مجموعة من أشكال الدعم الملحوظة المقدمة في سياق جائحة كوفيد-١٩. ونقر بأن هذا النوع من المبادرات يرتبط ارتباطا وثيقا بدور الصندوق بوصفه رائدا في بناء السلام من منظور جنساني. وسيتم تعزيز كل ذلك باتخاذ مبادرات لبناء السلام ودعم حقوق الإنسان من خلال العدالة الانتقالية، ومكافحة الفساد، وبناء الشفافية، التي تعتمد على الدعم القيم للصندوق.

ولذلك تدرك السلفادور أهمية أن يكون لدى تلك الهيئة تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لكفالة تمكنها من مواصلة الاضطلاع بدورها المهم في جهودها لبناء السلام، مع ما لذلك من أثر حفاز. ولذلك فإن بلدي

ممتن لإتاحة الفرصة له لتقديم مقترحات في سياق المبادرات بشأن المسائل المتصلة بالشباب والمنظور الجنساني فيما يتعلق بالصندوق.

وأخيرا، أود أن أكرر مرة أخرى تأكيد التزام السلفادور بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه على الصعيد العالمي.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل غامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية. وأُدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

أبدأ بتهنئة الرئيسين الحالي والسابق للجنة بناء السلام – السفير محمد إدريس، ممث مصر، والسفير روبرت راي، ممث كندا على الترتيب – وأثني عليهما على إدارتهما القديرة للجنة خلال دورتيها الرابعة عشرة والخامسة عشرة. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديس – تارانكو وفريقه على عملهم العظيم.

لقد كان عام ٢٠٢٠ عاما استثنائيا، ولكن على الرغم من الظروف الفريدة والصعبة، تمكنت لجنة بناء السلام من مواصلة عملها، وتمكنت من اقتراح خطط عمل هامة، بما في ذلك بشأن استراتيجية الخطة المتعلقة بالشباب وبناء السلام. وكما سمعنا من قبل، عقدت لجنة بناء السلام ما مجموعه ٣٧ اجتماعا – وهو أكبر عدد منذ إنشائها، ومعظم هذه الاجتماعات يركز بشكل مباشر على أثر جائحة مرض فيروس كورونا على البلدان والمناطق التي تشارك مع لجنة بناء السلام.

كما أنوه باستمرار العمل والشراكة بين اللجنة والممثلين الوطنيين للبلدان التي تعمل مع لجنة بناء السلام وتلك المستفيدة من صندوق بناء السلام، كما هو مبين في التقريرين السنويين (A/75/747 و A/75/735).

إن التقرير السنوي للجنة الذي يجري النظر فيه اليوم يتضمن مجالات حاسمة لبناء السلام والحفاظ على السلام ذات أولوية، أريد التركيز على اثنتين منها.

المجال الأول يتعلق بالتمويل. وقد أبرز استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على **السلام** (A/74/976) والموقف الأفريقي المشترك بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام باستمرار أهمية التمويل الكافي والمتوقع والمستدام لمبادرات بناء السلام الحفاظ على السلام.

وواصل صندوق الأمين العام لبناء السلام توفير التمويل السريع والمرن خلال مرحلتي الانتعاش والانتقال لبناء السلام، ولكن كما يشير التقرير (A/75/735)، فإن الطلب على التمويل الحاسم لبناء السلام لا يزال يفوق موارد الصندوق.

وبينما نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام، المقرر عقده في الدورة السادسة والسبعين وما بعده، تحث كينيا لجنة بناء السلام على مواصلة الاستفادة من ولايتها المتمثلة في عقد اجتماعاتها وسد الفجوة وتعبئة الموارد لدعم البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات من أجل إنشاء هياكل أساسية انتقالية ومؤسسات للحكم تقودها على الصعيد الوطني تعطي الأولوية للاستثمارات المحلية والمحلية في أهداف التنمية المستدامة وتحافظ عليها، فضلا عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة للاستثمارات.

والأولوية الثانية هي الشراكات. ويشير التقرير السنوي إلى أن جزءا من جدول أعمال لجنة بناء السلام التطلعي لدعم البلدان المتأثرة بالنزاعات هو تعزيز شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ونلاحظ أنه قد أحرز تقدم كبير في هذا المجال، ونحث لجنة بناء السلام أيضا على تعزيز الشراكات في قطاعات الصحة والصناعة ذات الصلة، كجزء من جهود بناء السلام والحفاظ عليه الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل وإعادة البناء معا بعد الجائحة.

وعلى النحو المبين في تقرير اللجنة، خلال سنوات التعافي من فيروس إيبولا، اجتمعت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة التحديات التي تفاقمت بسبب الأزمة. وتستدعي آثار الجائحة الحالية على بناء السلام مثل هذه الشراكات، بما في ذلك مع منظمة الصحة العالمية والمراكز الإقليمية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، من أجل معالجة الثغرات وأوجه عدم

المساواة وأوجه الضعف والمصاعب الاقتصادية التي لها آثار على جهود بناء السلام، ولا سيما في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام كينيا، بصفتها المنسق غير الرسمي بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، بتعزيز الدور الاستشاري للجنة في المجلس.

السيدة فاطمة (بنغلادش) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير بوب راي على تقديم التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/747/75)، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق له على قيادته للجنة في عام ٢٠٢٠ في عام حافل بالتحديات.

على الرغم من هجمة الأزمة العالمية غير المسبوقة، لم تستمر لجنة بناء السلام في وظائفها الرئيسية فحسب، بل حققت أيضًا رقمًا قياسيًا جديدًا في عدد الاجتماعات التي عُقدت – ٣٧ اجتماعا في عام واحد، وهو أكبر عدد منذ إنشائها. كما نجحت في إنجاز الأعمال التحضيرية لاستعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل بناء السلام.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الرئيس الحالي، السفير محمد إدريس، على مواصلة جدول أعمال اللجنة وولاياتها بمهارة وتوسيع نطاق الدور الاستشاري للجنة بناء السلام في استكشاف سبل جديدة للتعاون. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیس – تارانكو وفريقه على عملهم ودعمهم العظيم.

ونحيط علما بالمشاركة الهادفة والمتسقة للجنة بناء السلام في مختلف البلدان قيد نظرها خلال عام ٢٠٢٠. إن ارتباطات لجنة بناء السلام الخاصة بالمنطقة، على أساس التركيز العام والموضوعي، كما هو الحال في منطقة البحيرات الكبرى وجزر المحيط الهادئ، هي تطورات مرحب بها. كما نقدر التآزر الأكبر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام والتكامل التدريجي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وجدول أعمال الشباب والسلام والأمن في أنشطة لجنة بناء السلام.

إننا ننوه بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام فيما بين الأجهزة الرئيسية والكيانات ذات الصلة في الأمم المتحدة. كان الاجتماع المشترك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في البلدان المتضررة من النزاعات مبادرة مرحب بها للغاية في هذا الصدد. ونقدر أيضا تعزيز مشاركة اللجنة مع الشركاء وأصحاب المصلحة من غير الأمم المتحدة. كما نرحب بتركيز لجنة بناء السلام المستمر على تعزيز الملكية الوطنية والشراكة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين في البلدان قيد النظر.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام (A/75/735)، الذي يسلط الضوء أيضا على أوجه التآزر بين أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها، على النحو الوارد وصفه في التقرير السنوي للجنة بناء السلام. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، يسعدنا أن نرى استمرارية استثمار صنندوق بناء السلام، بما في ذلك الإعلانات الجديدة عن الأهلية والتجديد. ونرى أن تعزيز الأنشطة عبر الحدود مع الصندوق فكرة واعدة.

بصفتنا من أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا نقدر استثمار صندوق بناء السلام في حالات الانتقال، مما يساهم في ضمان قدر أكبر من الاستدامة من حيث الأثر الإيجابي الذي يتركه حفظة السلام. ونود أن نشجع على زيادة توسيع نطاق هذه الاستثمارات.

وأود أن أدلي ببعض النقاط المحددة.

أولا، ينبغي أن يظل مبدأ الملكية الوطنية هو المنطلق الأساسي لعمل لجنة بناء السلام في الحالات القطرية، كما أبرز القراران التوأمان اللذان اعتمدا في عام ٢٠٢٠ قرار الجمعية العامة (القرار ٢٠١/٧٥) وقرار مجلس الأمن (القرار ٢٥٥٨ (٢٠٢٠) بشأن بناء السلام واالحفاظ عليه. وسيكون من المهم في هذا الصدد مواءمة عمل لجنة بناء السلام واستثمار صندوق بناء السلام مع الخطط والأولويات الوطنية. إن

الوقاية أساسية، وينبغي أن يكون هناك تركيز إضافي وأحكام لبناء القدرات الوطنية والمؤسسات المحلية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى معالجة الفجوات التمويلية الدائمة من خلال آليات تمويل مستدامة يمكن التنبؤ بها. وكان المؤتمر الرفيع المستوى لتجديد موارد صندوق الذي عقد في كانون الثاني/يناير تطورا إيجابيا. ومع ذلك، يجب أن نجد حلولا دائمة للمشكلة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام الذي سيعقد في الدورة السادسة والسبعين وإلى إمكانية التوصل إلى نتيجة ملموسة.

ثالثا، أود أن أؤكد مجددا على أهمية وضرورة تعزيز إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وقد أظهر التقريران تقدما في هذا الصدد، وهو ما نرحب به. وعلينا مواصلة وتسريع عملنا بما يتماشى مع استراتيجية المساواة بين الجنسين للجنة بناء السلام وخطة تنفيذ الشباب والسلام والأمن لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب في بناء السلام.

رابعا، يجب تعديل عمل اللجنة وفقا للحقائق الجديدة في البلدان المتضررة من الصراعات، حيث أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم مواطن الضعف. إن مكافحة جائحة كوفيد-١٩ من خلال التضامن العالمي وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك عن طريق ضمان الإنصاف في اللقاحات، أمر بالغ الأهمية ولا يمكن فصله عن عمل اللجنة. ويتعين مواءمة أعمال اللجنة واستثمارات صندوق بناء السلام مع الجهود الوطنية المبذولة للتعافي من الجائحة في أسرع وقت ممكن.

وأخيرا، نحن نقدر الأنشطة المعززة للتشكيلات القطرية المخصصة. ونتوقع تعزيز الأدوار الاستشارية للجنة وأدوارها في عقد الاجتماعات في هذا الصدد من أجل تحقيق أهداف بناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك في مجالات حماية المدنيين وبناء المؤسسات وتمكين النساء والشباب.

إن بنغلاديش تولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة، التي تضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان المتضررة من الصراعات على أن تصبح مكتفية ذاتيا وقادرة على الصمود وسلمية. وسنواصل تقديم الدعم للجنة في وفائها بهذه الالتزامات.

السيد موروغاسو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الرئيس المصري الحالي والرئيس الكندي السابق للجنة بناء السلام. لقد واصلت اللجنة تحت قيادتهما تعزيز دورها، على نحو ما أقره استعراض هيكل بناء السلام الذي اختتمناه في العام الماضي. وأثّني على العمل المتميز الذي قام به الأمين العام المساعد أوسكار فرناندیس – تارانكو وفريقه.

لقد أثبتت اللجنة قيمتها المضافة الحقيقية في أدوارها في عقد الاجتماعات وأدوارها الاستشارية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية والعابرة للحدود، كما اتضح مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى ومن خلال تعزيز السلام المستدام في أفريقيا. وأرحب بالعمل القيم الذي أنجزته التشكيلات القطرية المخصصة والالتزام الشخصي لرؤسائها. وأرحب على وجه الخصوص بأن تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى قد نصحت مجلس الأمن بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد أثبت عمل لجنة بناء السلام بشأن المسائل المواضيعية أهميتها تماما في إعطاء الأولوية لدور المرأة والشباب. ويجب في الوقت نفسه أن تواصل اللجنة استكشاف الصلة بين تغير المناخ ومنع نشوب الصراعات، فضلا عن تأثير جائحة مرض فيروس كورونا على التنمية وبناء السلام. ويجب مواصلة الجهود لجعل اللجنة قادرة على العمل قدر الإمكان، لا سيما فيما يتعلق بدورها الاستشاري. ويجب إعطاء أولوية إضافية لتعزيز شراكات لجنة بناء السلام، وخاصة مع البنك الدولي والمنظمات الإقليمية.

وأخيرا، يجب أن يدعم عملنا التكامل والعمل المحفز لصندوق بناء السلام، والذي ضاعفت فرنسا مساهمتها فيه أربع مرات هذا العام. وستناقش الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين المسألة

الرئيسية المتعلقة بتمويل لجنة بناء السلام. ويجب علينا أيضا أن نواصل جهودنا لتعزيز استدامة تمويله وإمكانية التنبؤ به.

السيدة جيانغ هوا (الصين) (*تكلمت بالصينية*): تشكر الصين السفير بوب راي، الممثل الدائم لكندا ورئيس الدورة الرابعة عشرة للجنة بناء السلام، على عرضه بشأن عمل اللجنة وإنجازاتها خلال العام الماضي. وستدعم الصين بقوة عمل الممثل الدائم لمصر، السفير محمد إدريس، بصفته رئيس الدورة الخامسة عشرة للجنة.

منذ إنشاء هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠٠٦ قامت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام بتأدية واجبات كل منها، وتعاونت مع بعضها البعض بشكل وثيق ونفذت الولايات التي أناطتها بها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، فأدت بذلك دورا هاما في مساعدة بلدان خارجة من صراعات على بناء السلام. إن الصين تشيد باللجنة لعملها خلال العام الماضي. وفي الوقت نفسه، فإن بناء السلام مهمة طويلة الأجل ومعقدة وشاقة، فاللجنة تواجه أيضا العديد من التحديات في عملها.

ونود أن نبدي الملاحظات التالية.

من أجل بناء السلام، يجب أن نلتزم بمبدأ القيادة والملكية الوطنيتين. إن البلدان المعنية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في بناء السلام. ولذلك ينبغي احترام احتياجاتها الفعلية ومراحل تطورها وأولوياتها، كما تحددها هي. فمن شأن ذلك أن يعزز أهمية وفعالية جهود بناء السلام. ويجب أن نولي أهمية أيضا لدعم البلدان المعنية في تعزيز بناء قدراتها ومساعدتها على التحول في الوقت المناسب حتى تتمكن بنفسها من النهوض بتنميتها.

بغية بناء السلام، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للصراعات. إن زيادة الاستثمار في التنمية والقضاء على العجز الإنمائي هما أهم عاملين في منع نشوب الصراعات ويدران أفضل العوائد في مساعي بناء السلام. إن الصين تشجع أعمال بناء السلام لإقامة علاقات تآزر مع المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية بغية زيادة الاستثمار في التنمية ومساعدة البلدان التي لم تنشب فيها صراعات على التخلص من الحلقة المفرغة للفقر والفوضى حتى يتسنى لشعوبها أن تتمتع بثمار السلام.

ينبغي للجنة أن تستفيد بشكل كامل من دورها الاستشاري. وبوصف اللجنة كيانا أنشأته الجمعية العامة ومجلس الأمن معاً، فإنها تتمتع بميزة العمل في مختلف المجالات السياسية والأمنية والإنمائية. في العام الماضي قدمت اللجنة المشورة لمجلس الأمن في ١٢ مناسبة، بما في ذلك تقديم المشورة في إحاطة إعلامية عن التحديات والفرص المتعلقة ببناء السلام في منطقة الساحل (انظر S/2021/484).

وقد قامت الصين أثناء رئاستها لمجلس الأمن في أيار/مايو بالدعوة إلى إجراء حوار تفاعلي مع أعضاء اللجنة بشأن النهوض بإعادة البناء بعد الجائحة والقضاء على الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا. ونتوقع أن تزيد اللجنة وتشكيلاتها القطرية المخصصة من تعزيز الاتصالات مع الجمعية العامة ومجلس الأمن حتى يساعدا معا البلدان المعنية على الاستفادة من ثمار السلام.

في الوقت الراهن، أضاف انتشار جائحة فيروس كورونا تعقيدات جديدة على جهود البلدان الخارجة من صراعات من أجل صون السلم والاستقرار. فينبغي أن نأخذ على محمل الجد التحديات الخطيرة التي تفرضها الجائحة على السلام والتنمية في البلدان الخارجة من صراعات، وخاصة البلدان الأفريقية. ونشجع اللجنة وصندوق بناء السلام على البقاء ملتزمين بوضع الناس والحيوات في المقام الأول من خلال التنسيق النشط لجهود المجتمع الدولي من أجل زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان الخارجة من نزاعات، بما في ذلك البلدان الأفريقية، من حيث اللقاحات وإمدادات مكافحة الجائحة والأموال.

وكما هو الحال دائما، ستدعم الصين بقوة أعمال بناء السلام وستشارك فيها بنشاط، وستواصل الإسهام كما ينبغي في مساعدة البلدان الخارجة من صراعات على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بهذه الفرصة لمناقشة العمل القيم للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونظرا للسياق العالمي المضطرب والعقبات المؤسسية المستمرة التي تعترض سبيل دعم السلام وتواجهها هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، فلا شيء يمكن أن يكون أكثر أهمية من عمل اللجنة والصندوق. كلاهما يؤدي دورا لا غنى عنه في أعمال تنفيذ العديد من جداول الأعمال المواضيعية التي حددها مجلس الأمن. وهناك أيضا وظيفة أساسية لهما كصلة وصل في الحالات التي تتوقف فيها عمليات حفظ السلام أو يُخفض حجمها.

لقد أدت الجائحة إلى تعميق مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية إلى حد كبير وتفاقم أوجه عدم المساواة داخل الدول. وبالتالي فإن دور كل من اللجنة والصندوق في تعزيز القدرة على الصمود على المستويين المحلي والوطني أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونحن نقدر الطريقة المبتكرة التي واصلت بها اللجنة الاضطلاع بولايتها. ونرحب بالتحرك نحو زيادة التركيز على الجهود الإقليمية، وكذلك نحو زيادة عملها المواضيعي. ولذلك يمكن للجنة أن تستخدم المرونة في عملها وأن تكون واسعة الحيلة، في حين تكون صياغتها لأساليب عملها أكثر ملاءمة للغرض منها.

وإنه لأمر جيد للغاية أن نرى الابتكار في تطوير الجوانب الوقائية من عمل اللجنة. إن بناء السلام هو استثمار في المستقبل من أجل إنشاء أطر لا تعزز السلام فحسب، بل تمنع أيضا التوترات في المجتمعات من أن تتحول إلى عنف وصراع. نود أن نرى إبرازا أكبر لذلك الجانب الوقائي، ونشجع على مواصلة تطوير العمل في ذلك الاتجاه، وهو ما نعتقد أن لدى كل من اللجنة والصندوق الأدوات اللازمة للقيام به.

لقد أُنشئت لجنة بناء السلام قبل سنوات عديدة من الاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك تداخل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة، التي لا تزال مخططنا لإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا. إن عمل اللجنة والصندوق أمر حيوي لتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص. وفي الوقت نفسه فإن تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة هو أمر أساسي لضمان قدرة اللجنة والصندوق على الوفاء بولايتهما.

ومن الجوانب الحاسمة للسلام المستدام، كما يتجلى في هدف التنمية المستدامة ١٦، المصالحة والمساءلة على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وبطبيعة الحال، فإن التقريرين (A/75/747 و A/75/735) المعروضين علينا يظهران أثرا هاما، لا سيما تقرير صندوق بناء السلام، بشأن مسائل العدالة الانتقالية في مختلف الحالات، مثلما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا والسودان.

ونظرا لاتساع نطاق ذلك العمل وأهميته – على سبيل المثال، تمويل لجنة كولومبيا لتقصي الحقائق علاوة على الحالات ذات الصلة، كما في حالات سيراليون وليبريا وغامبيا، التي نوقشت في تقرير اللجنة – هناك ما يدعو إلى إجراء مناقشة مواضيعية قائمة بذاتها بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة والمساءلة بعد انتهاء النزاع على غرار المناقشات المماثلة الأخرى التي أُجريت. وستعزز لجنة بناء السلام، في قيامها بذلك، الدور الحيوي الذي تؤديه في تنفيذ واستكمال جداول أعمال مجلس الأمن المواضيعية – وهو تآزر هام نأمل أن يستمر.

وفيما يتعلق بذلك الموضوع، نود أن نسجل في المحضر دعمنا لزيادة إدماج الصلة بين المناخ والأمن في عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وأن نسلط الضوء، كمثال إيجابي، على التعاون مع الدول الجزرية المرجانية المنخفضة للتحقيق في الصلات بين تغير المناخ والنزاع وتحديد التدابير المضادة المناسبة. وترى ليختنشتاين أيضا أن العمل على معالجة المسائل السياسية، مثل الحكم الذاتي في بابوا غينيا الجديدة، عمل قيم للغاية. فتلك المسائل هي أساس العديد من النزاعات التي طال أمدها، ولذلك تتطلب مزيدا من النظر من الوسطاء وبناة السلام على حد سواء.

وعموما، نرى أن عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام يفي بالولاية الأساسية للأمم المتحدة لإنهاء ومنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام المستدام ودعم حقوق الإنسان والتنمية. ويستحق هذا العمل الهام والقيم دعما ماليا من الأمم المتحدة ككل من خلال الاشتراكات المقررة والتبرعات على السواء.

السيد ماثور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفيرين روبرت راي، ممثل كندا، ومحمد إدريس، ممثل مصر، على إسهام وفديهما في أعمال بناء السلام في الأوقات العصيبة للغاية التي تسببت فيها الجائحة.

ربما كانت لجنة بناء السلام، خلال العام الماضي، أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تتحول بسرعة إلى أسلوب العمل الإلكتروني، ليس ذلك فحسب، بل كذلك تعدل برنامج عملها بخفة لتكون بمثابة منبر قائم على الطلب لمناقشة السبل التي يمكن بها المساعدة في التخفيف من أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على التنمية وبناء السلام في البلدان قيد نظرها.

وعلاوة على ذلك، لم تدع الجائحة تبطئ عملها، متمكنة من عقد ما مجموعه ٣٧ جلسة رسمية – وهو أكبر عدد منذ إنشائها – وتشارك في دعم ١٥ سياقا قطريا وإقليميا – وهو رقم قياسي كذلك – بما في ذلك مشاركات إقليمية جديدة مع وسط أفريقيا وجزر المحيط الهادئ وتجديد مشاركات في دعم بناء السلام في بلدان مثل الصومال ومنطقة البحيرات الكبرى ككل. وكذلك قدمت اللجنة مشورة لمجلس الأمن ١٢ مرة إجمالا في عام ٢٠٢٠، وبذلك بلغت ذروة سنام أخرى.

وقد عقدت اللجنة، خلال استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠، سلسلة من المشاورات المواضيعية التي ركزت على مجموعة من المسائل المتصلة ببناء السلام. إننا نقدر أنه في حالة كان العالم يعاني فيها بسبب الجائحة، ركز العديد من تلك المناقشات بشكل خاص على الحاجة إلى تكييف الاستجابات الاجتماعية – الاقتصادية لكوفيد-١٩ مع أولويات بناء سلام محددة وطنيا، مع تركيز خاص على قدرة المجتمع على الصمود والابتكار الاجتماعي وحماية وتمكين الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة.

وبينما كنا نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) زادت اللجنة كذلك من جهودها لدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تمشيا مع الالتزامات المحددة في استراتيجيتها الجنسانية الجديدة. إن بناء السلام يقوم تحديدا على أساس استراتيجية جنسانية، لا سيما في حالات ما بعد النزاع.

وباختصار، استخدمت اللجنة دورها في عقد الاجتماعات لدعم المزيد من التنسيق والاتساق عبر منظومة الأمم المتحدة في البيئات المتضررة من النزاعات.

ويود وفد بلدي أن يشيد بإسهام الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديس – تارانكو وفريقه بأكمله وأن يشيد بعمل رؤساء ونواب رؤساء مختلف التشكيلات القطرية المخصصة.

وتدرك الهند، بوصفها ديمقراطية، الحاجة إلى إعطاء الأولوية لبناء المؤسسات، ولا سيما هياكل الحوكمة، من أجل تعزيز القدرات المؤسسية وسيادة القانون، مع مراعاة آراء الحكومة المضيفة. وبالتالي، يجب أن تكون تلك هي اللبنات التي ينبغي أن يقوم عليها بناء السلام. وظلت الهند تقوم دائما – من خلال شراكتها الإنمائية الواسعة النطاق مع البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وآسيا – بدور بناء وهام في سياق بناء السلام.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتطرق إلى صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧. ففي غضون فترة قصيرة قدرها ٤ سنوات، وضع الصندوق حافظة من ٦٤ مشروعا إنمائيا بالشراكة مع ٤٨ بلدا ناميا، بما في ذلك ١٧ بلدا في أفريقيا، مركزا على مشاريع التنموية والتحويلية التي تقودها بلدان الجنوب وتتبنى على الطلب. ومن خلال تلك الأموال، كان سعينا إلى التركيز على أمور منها القدرة على تحمل تغير المناخ والاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين والطاقة المتجددة وتحسين صحة الأم والمياه

والصرف الصحي والتعليم والعمالة وسبل العيش واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وإدارة المخاطر والتنمية الزراعية والبنية التحتية.

وقد ساعدت الهند البلدان التي كانت في حالات ما بعد النزاع، ولا تزال تقدم المساعدة، عن طريق تقديم منح كبيرة وقروض ميسرة. ففي مجال التدريب، على سبيل المثال، بالنسبة للبلدان الخارجة من حالات النزاع في أفريقيا يلقى تدريبنا المركز في مجالات إدارة الانتخابات والحكم الرشيد، من بين مجالات أخرى، تقديرا هائلا من تلك البلدان. وفي جوارنا – على سبيل المثال، في أفغانستان – تسهم الهند أيضا في جهود بناء السلام. فشراكتنا الإنمائية تشمل أكثر من ٥٥٠ مشروعا للتنمية المجتمعية تغطي مقاطعات البلد الـ ٣٤ جميعها وتهدف إلى النهوض بأفغانستان.

ونقدر أن صندوق بناء السلام قد طرح، في إطار استراتيجيته للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، سيناريو شاملا يغطي فترة قدرها خمس سنوات. غير أن من الضروري – في خضم الجائحة، مع تزايد برمجة الأموال وتخصيصها لمساعدات إنسانية بخلاف أنشطة بناء السلام – أن نعيد تأكيد التزامنا وجهودنا الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة حتى لا نتعثر في سياق كوفيد-١٩.

ولذلك، يتعين علينا أن نحدد أولويات تركيزنا على الجوانب المحددة لبناء السلام التي سيكون لها أكبر الأثر في حالات ما بعد النزاع حتى يتسنى استخدام الأموال على النحو الأمثل. وقد أعلنت الهند – كتعبير عن انخراطها – في مؤتمر تجديد الموارد الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في كانون الثاني/يناير عن تعهد جديد بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار لأنشطة الصندوق وبرامجه المقررة لهذا العام.

وختاما، ظلت الهند معروفة على الدوام بالتزامها الذي لا يتزعزع تجاه حفظ السلام. ونحن مقتنعون بأن أنشطة بناء الدولة ستتعزز أكثر إذا تضمن الطريق إلى الأمام دعما قويا لبناء السلام أيضا.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة والرؤساء الحاليين والسابقين للجنة بناء السلام على قيادتهم وإسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة المشتركة.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها لجنة بناء السلام في عام ٢٠٢٠، فقد شهدت الدورة الرابعة عشرة عاماً هاماً آخر للجنة. فقد أتاح لنا العام الماضي فرصة لتشكيل هيكل لبناء السلام سيكون مجدياً وفعالاً، بطبيعة الحال، لما فيه مصلحة الدول الأعضاء. ووفد بلدي، بوصفه أحد الميسرين المشاركين لاستعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠، يشيد بالمشاركة البناءة والدعم من جانب اللجنة، فضلا عن مكتب دعم بناء السلام، وكذلك جميع الدول الأعضاء. وقد عزز القراران التوأمان لعام ٢٠٢٠ بشأن الاستعراض (القرار ٢٠١/٧٥ وقرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)) الأساس للمساعدة في توجيه عملنا للمضي قدماً في هذه الخطة الهامة.

وفي هذا الصدد، ترغب سانت فنسنت وجزر غرينادين في أن تؤكد على ضرورة مواصلة حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام بطريقة متكاملة كجزء من متوالية للسلام والأمن، والتنمية، والعمل الإنساني. وكما يقال: لا يمكن تحقيق السلام دون تنمية، ولا تنمية دون سلام. فهما متشابكان ولا يمكن لأي منهما أن يزدهر دون الآخر. وعلاوة على ذلك، نشجع التماسك والتكامل على نطاق الصلة بين التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. ويتطلب تفعيل هذه الصلة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يزال الدور الاستشاري للجنة لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ودورها كجهة وصل ببين هذه الهيئات حاسمين في تبادل المشورة بشأن أولويات بناء السلام وتعزيز الاتساق بين الأجهزة الرئيسية. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز العلاقة المؤسسية بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، بما يتناسب مع قيمة اتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء حفظ السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام. وعلاوة على ذلك، نشيد بالقدرات التعبوية والجهود المتواصلة للجنة في الجمع بين جميع الأطراف المعنية لتبادل أفضل

الممارسات والدروس والتصدي للتحديات والحصول على الموارد. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق والتعاون مع المنظومة برمتها – المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإقليميون ودون الإقليميين والدوليون. ويظل ذلك أمراً أساسياً لتحقيق نجاح أكبر.

إن الدعم المالي الحاسم الذي يقدمه صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام أداة أساسية ولكن الصندوق لا يزال يعاني من نقص كبير في التمويل. ونحن بحاجة إلى ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام من أجل إحراز تقدم في دعم خطة السلام. ونتطلع أيضاً إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة بشأن ضمان التمويل الكافي لبناء السلام. ومن الضروري أن تواصل اللجنة تعميق المناقشات الموضوعية بشأن العناصر الحاسمة لبناء السلام والحفاظ على السلام، مثل بناء المؤسسات وتمويل بناء السلام وكفالة تعزيز الخطتين المتعلقتين بالشباب والسلام والأمن والمرأة والسلام والأمن، وهما عاملان حيويان في التقدم الإنمائي.

قبل أن أختتم بياني، لا بد لي من التأكيد على أنه يجب ألا نكون انتقائيين في جهودنا الرامية إلى الدفع قدما بخطة بناء السلام والحفاظ عليه. ومن ثم، تدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى استكشاف جميع القنوات الفعالة والمفيدة الممكنة التي تتماشى مع أولويات السلام والتنمية في البلدان، حيث يثبت أن التمويل التقليدي غير كاف لتلبية الاحتياجات. ويجب أن نكثف جهودنا الجماعية لمعالجة جميع المسائل التي تقوض التقدم المحرز في مجال السلام والتنمية المستدامين على المدى القصير والمتوسط والطويل.

أخيراً، أود أن أشيد بإسهام السفير إدريس، لا في لجنة بناء السلام وحسب ولكن على نطاق أوسع في عملنا هنا في نيويورك خلال فترة عمله في الأمم المتحدة. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. إننا سنفتقده ولكننا نهدي أطيب التحايا لأخينا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نقدر عقد حدث اليوم. ونشكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام السفير إدريس (مصر)، والسفير روبرت راي (ممثل كندا)، على إحاطتيهما الشاملتين وجهودهما النشطة في توجيه عمل اللجنة.

إن أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أحد أكثر الأدوات فعالية في ترسانة المنظمة. فهي تساعد الدول في التغلب على عواقب النزاع وفي منع تكراره. وقد اضطلعت لجنة بناء السلام، لأكثر من عقد من الزمن، بدور هام في هذه الجهود. إنها هيئة استشارية حكومية دولية ومنبر لمد الجسور على السواء، حيث يمكن لأصحاب المصلحة النظر في آراء طائفة واسعة من الأطراف المهتمة بشأن القضايا الحيوية.

والاتجاه نحو توسيع نطاق التغطية الجغرافية للجنة يؤكد مجددا فعالية عملها وإمكاناتها.

وبالإضافة إلى التشكيلات القطرية للجنة المعنية ببوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا، عقدت اللجنة لأول مرة اجتماعات بشأن منطقة وسط أفريقيا وجزر المحيط الهادئ. كما استأنفت أنشطتها لدعم بناء السلام في الصومال ومنطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن نؤكد أن العام الماضي كان صعباً للغاية بالنسبة للجنة التي أثبتت مع ذلك أهميتها في الترويج لأهداف بناء السلام وفي تنفيذها، على الرغم من انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتأثيرها السلبي على تنفيذ عمليات حفظ السلام.

ومن المهم التأكيد على أننا نرى لا محالة أن الاحترام الشامل لسيادة البلد المضيف والتقيد بأولوياته يكمنان في صميم عمل اللجنة والعمليات بجميع أنواعها في مجالات بناء السلام والحفاظ عليه. وقد أثبتت تجربتنا أن المساعدة الدولية في مجال بناء السلام تكون أكثر فعالية عندما تقوم على مبدأ الملكية الوطنية، حيث تقوم الحكومات، مع مراعاة احتياجات المجتمع، بتحديد وتنفيذ أهم المهام والاستراتيجيات في بناء السلام. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن تعمل اللجنة بوضوح في إطار ولايتها، مع استكمال عمل الهيئات الحكومية الدولية

الأخرى. إن البرامج العديدة التي وُضعت لمساعدة الدول في مجال بناء السلام والحفاظ عليه تتطلب التعاون في الجهود وفي تقسيم العمل على النحو الصحيح. والأنشطة الجماعية المحددة الأهداف، التي لا تؤدي إلى تضارب في الاختصاصات، هي وحدها التي يمكن أن تحقق النتيجة المرجوة.

ومن المهم ألا نأخذ في الاعتبار الترابط فحسب، بل أن نفهم بوضوح الفوارق بين العمليات وهيئات هيكل الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية عن كل مجال من المجالات التي تجري معالجتها. وتُظهر اللجنة إمكانية لتحسين نوعية الخدمات الاستشارية التي تقدمها هذه الهيئة إلى مجلس الأمن بشأن المسائل التي تظهر على جدولي أعمال الكيانين.

ونحن مقتنعون بأن قيمة اللجنة تتجسد في حقيقة أنه يمكنها نقل أولويات البلد المضيف فيما يتعلق ببناء السلام إلى المجلس. وسيكون اتباع نهج شامل، يراعي أولويات حكومة البلد المضيف وآراء المجتمع المدني وتطلعاته وتقييم ممثلي منظومة الأمم المتحدة والأطراف المعنية الوطنية والدولية الأخرى، إضافة مفيدة للغاية لتقارير الأمين العام. وقد يكون ذلك ضرورياً في المرحلة الانتقالية الختامية لعمليات حفظ السلام. وثمة أهمية حاسمة للقيمة المضافة لتوصيات لجنة بناء السلام وأهميتها عندما يتعلق الأمر بإمكانية النظر فيها في سياق عمل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أثبت صندوق بناء السلام أنه أداة موثوقة في تمويل الأنشطة في حينه وبصورة محددة الأهداف. إن الاستجابة الفورية من جانب صندوق بناء السلام للتحديات الاجتماعية الجديدة والمشاكل الأمنية المتصلة بجائحة كوفيد-١٩ وما يترتب عليها من عواقب وقيود غير مرغوب فيها، فضلا عن قدرته على مواصلة تقديم الدعم لوضع وتنفيذ البرامج، حتى في الظروف الصعبة، تدل على قدرة الصندوق على التكيف. وهذا يستحق ثقة الشركاء ويمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في إنشاء عمليات السلام وفي دعم التنمية المستدامة، حتى في ذروة الأزمات.

وقد صممت عدة مشاريع أساسية للصندوق لدعم المصالحة الوطنية، وتنشيط الحوار السياسي، وتنفيذ البرامج الاجتماعية، وتعزيز مؤسسات الدولة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون أي دعم دولي من خلال الصندوق متفقا تماما مع الاستراتيجيات والأولويات، على النحو المحدد على الصعيد الوطني. وندعو إلى مواصلة جهود الصندوق لتعزيز التفاعل مع لجنة بناء السلام. ونعتقد أنه من المهم تعزيز مستوى التنسيق والتكامل بين اللجنة والصندوق، مما سيساعد على القضاء على التجزؤ في المساعدة في مجال بناء السلام؛ ويمكننا من تجنب أي ازدواجية في الجهود وجعل أنشطة الصندوق أكثر شفافية. ونحن مقتنعون بأن الاستخدام الشفاف والخاضع للمساءلة للأموال سيكون له تأثير إيجابي على المسائل المتصلة بتمويل مشاريع صندوق بناء السلام.

وفي نهاية المطاف، فإن الهدف الأساسي للأمم المتحدة، في مجال بناء السلام والحفاظ عليه، هو مساعدة الدول على بذل قصارى إمكاناتها، حتى يمكنها في المستقبل، أن تدير الحالة بدون مساعدة دولية ويمكنها ذاتها هي أن تساعد آخرين تمس حاجتهم.

السيد بات (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد مناقشتنا المشتركة الهامة اليوم. وأود أن أشيد برئيس لجنة بناء السلام، سعادة السفير محمد إدريس، على بيانه ومساهمته في أعمال اللجنة. كما أعرب عن التقدير لكندا على عملها كرئيس للجنة بناء السلام في عام ٢٠٢٠.

يبرز التقرير المعروض علينا (A/75/747) التفاعلات المتنامية للجنة بناء السلام المتعلقة بمناطق محددة. فللمرة الأولى، على سبيل المثال، عقدت اللجنة اجتماعات بشأن وسط أفريقيا وجزر المحيط الهادئ. وهذا دليل على زيادة الثقة وقدرة اللجنة على استكمال الجهود الوطنية لبناء السلام. كما يشير إلى زيادة تركيز اللجنة على الاستفادة من الأبعاد الإقليمية لبناء السلام والحفاظ عليه. وقد وضع هذا النهج عن حق المنظمات الإقليمية والمجموعات دون الإقليمية في صلب مناقشات بناء السلام. ونحن على ثقة بأن بناء السلام على الصعيد الإقليمي، بتركيزه على الشبكات والتجارة والتعاون عبر الحدود،

سيعجل بإحراز تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلدان المتضررة من الحروب.

وقد شهدت باكستان بشكل مباشر نتائج العمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام، سواء بصفتها عضوا في اللجنة أو بصفتها أحد البلدان المساهمة بقوات التي تشكل جزءا من جهود بناء السلام. وتؤكد تلك التجربة إيماننا بأن تعزيز هيكل بناء السلام والنهوض بخطة بناء السلام ليسا مهمين فحسب، بل هما أمران حتميان لتحقيق السلام المستدام. ويلتزم تقرير لجنة بناء السلام لعام ٢٠٢٠ على نحو مشجع باستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. ونقدر هذا الالتزام ونتطلع إلى تحقيقه، لا سيما في سياق علاقة اللجنة بمجلس الأمن.

إن تنوع أعضاء اللجنة يوفر لها وجهة نظر فريدة لتقديم المشورة العملية والواقعية وعلى المستوى الوطني لأعضاء المجلس. وبالمثل، يوفر دور اللجنة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات قوة ضغط للجمع بين مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، والكيانات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والبلدان الأساسية في المنطقة. ومن الواضح تماما أن صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات هذه تسمح للجنة بناء السلام بتوليد مخزون هائل من المعلومات الهامة. ويمكن للمجلس أن يستخدم هذه المعلومات في اتخاذ مبادرات مفيدة لبناء السلام، وهي مبادرات مطلوبة في حالات عديدة في وقت مبكر من عمر بعثات حفظ السلام. فاستكمال الولايات الأمنية ببعثات بناء السلام أمر أساسي لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في البلدان المعرضة للنزاعات.

وتشيد باكستان كذلك بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لدعم عمليات المصالحة الوطنية. فاستراتيجيات المصالحة الشاملة ومنع نشوب النزاعات المحددة تحديدا جيدا يمكن أن تسرع عمليات الانتقال وتعزز السلام. وينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تمتع جميع المواطنين بفوائد السلام، مع التركيز على تعزيز توزيع الموارد الوطنية على نحو أكثر إنصافا. ونعتقد أن عملية السلام الشاملة ينبغي أن تكون في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن التابعتين للجنة بناء السلام.

ويؤكد استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٠ على الأهمية الحيوية لتوفير التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام. وفي هذه الأوقات العصيبة، سيعتمد نجاحنا على التخفيف من أثر الجائحة وتجديد الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلى نحو ما يشير تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/75/735)، فإن الطلب على مساهمات الصندوق قد فاق موارده بقدر كبير. ومن أجل التغلب على هذا العجز، ينبغي أن يزيد المانحون التقليديون مما يقدمونه من مساهمات للصندوق. كما ينبغي لنا أن نستكشف ونسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في توسيع نطاق المساهمات المقدمة من البلدان والمؤسسات والمنظمات الخيرية، التي ليست حاليا من بين المانحين للصندوق. وفي الوقت نفسه، وفي حين أن مصادر التمويل التقليدية مقيدة، فإن إيجاد سبل مبتكرة لتمويل الاحتياجات الوطنية لبناء السلام قد يكون الحل لتوسيع نطاق دور صندوق بناء السلام. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك مشاريع محددة في البلدان الخارجة من نزاعات والبلدان الهشة، يمكن أن تثبت جدواها ماليا وأن تحقق عائدا على الاستثمار. وبالنسبة لهذه المشاريع، يمكن أن يكون نموذج التمويل المختلط خيارا ناجعا. ويمكن توليد عنصر المنح لهذه المنتوجات عن طريق تخصيص نسبة مئوية من ميزانية حفظ السلام من أجل تمويل المراحل الأولى من المشاريع، ولا سيما قرب نهاية بعثة حفظ السلام. وبالمثل، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تنفيذ اقتراح الأمين العام، الذي يدعو المانحين إلى إنفاق ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية على أولويات بناء السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

وفي حين نخطط لفرص التمويل الممكنة، من المهم التمييز بين احتياجات بناء السلام القصيرة الأجل والطويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، هناك مشاريع عاجلة قصيرة الأجل حيث تكون وكالات

الأمم المتحدة الإنمائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف غير مجهزة بما يمكنها من التعامل معها. ويمكن لصندوق بناء السلام سد هذه الفجوة، نظرا لمكانته في دعم المشاريع القصيرة الأجل ذات الأثر السريع، مثل المشاريع المتعلقة بتوفير الإمدادات الغذائية والمياه والرعاية الصحية الطارئة. وبالنسبة للمشاريع الطويلة الأجل، مثل سيادة القانون، وبناء المؤسسات، وإصلاح قطاع الأمن، وتنمية القطاع الخاص، يمكن توسيع نطاق التماس الدعم من المؤسسات المالية الدولية. كما أن هناك مشاريع متوسطة الأجل، مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يمكن أن تبدأ بتمويل من صندوق بناء السلام وأن تستمر في التقدم بتمويل بشروط ميسرة من المؤسسات المالية الدولية.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد أن جميع الاستثمارات في بناء السلام ينبغي أن تركز على المبدأ الأساسي المتمثل في الملكية الوطنية. فلا يمكن فرض السلام المستدام داخل الدول من الخارج؛ بل يجب أن ينبع من الداخل. ولا يمكن النجاح في بناء السلام على الصعيد الدولي إلا عندما يكون مرتبطا بالجهود المحلية والمجتمعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.